

اجتماع الجمعية العمومية السنوي 2025



جدول المحتويات

01	تقرير مجلس الإدارة
04	تقرير الحوكمة المؤسسية
54	تقرير مدققي الحسابات
58	البيانات المالية
62	المؤشرات المالية
64	جدول أعمال الجمعية العمومية السنوية

01

تقرير مجلس الإدارة

المؤشرات المالية

تحقيق نمو مستدام مدفوع بالأرباح

حقق بنك دبي التجاري صافي أرباح قبل الضريبة بقيمة 3,844 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 15.6% مقارنة بالعام السابق. ويُعزى هذا الأداء المميز إلى النمو الكبير في محفظة القروض التي تجاوزت حاجز 100 مليار درهم، بهدف دعم نمو عملاء البنك من الأفراد والشركات في دولة الإمارات. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بمستويات مرتفعة من تفاعل العملاء، وأنشطة الإقراض المتنامية، إلى جانب قوة الاقتصاد المحلي المدعوم بالاستثمارات الحكومية والنشاط التجاري متسارع الوتيرة.

بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 3,844 مليون درهم، بزيادة قدرها 15.6% مقارنة بالعام السابق، نتيجة النمو القوي في القروض وزيادة الإيرادات بعوائد متميزة، إلى جانب التحسن الملحوظ في جودة الموجودات.

بلغ الدخل التشغيلي 5,919 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 7.8%، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي الدخل المحقق من الفوائد بنسبة 9.3% مدفوعاً بالنمو القوي في القروض وإيداعات العملاء في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل من غير الفوائد بنسبة 4.5%.

سجّلت المصاريف التشغيلية مبلغ 1,554 مليون درهم، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الاستثمارات في التحوّل الرقمي والتكنولوجيا، ودعم نمو الأعمال، وتعزيز الحوكمة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. وبقيت نسبة التكلفة إلى الدخل عند مستوى قوي بلغ 26.25%.

وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 6.8% لتصل إلى 4,365 مليون درهم.

التغيير مقارنة بالعام السابق	2024	2025	بيان الدخل (مليون درهم)
%9.3	3,799	4,151	صافي الدخل من الفوائد
%4.5	1,692	1,768	الإيرادات التشغيلية الأخرى
%7.8	5,491	5,919	إجمالي الإيرادات
%10.8	1,403	1,554	المصاريف التشغيلية
%6.8	4,087	4,365	الأرباح التشغيلية
(%31.6)	762	521	صافي خسائر انخفاض القيمة
%15.6	3,325	3,844	صافي الأرباح قبل ضريبة الدخل
%16.6	295	344	ضريبة الدخل
%15.5	3,030	3,500	صافي الأرباح



تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسعدنا، بالنيابة عن بنك دبي التجاري، أن نقدم تقريرنا مع البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تم إعداد البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وبما يتوافق مع القوانين ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المؤشرات المالية

جودة الموجودات

واستمر البنك بالحفاظ على مستويات قوية من السيولة، حيث بلغت نسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة 83.14% كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 86.58%) مقارنة بنسبة 100% - الحد الأقصى بحسب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

حافظت نسب كفاية رأس المال على قوتها، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.52%، وبلغت نسبة كفاية الشق الأول لرأس المال 14.39% ونسبة كفاية الشق الأول لرأس المال المشترك 12.54% (CET1)، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى بحسب متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

المؤشرات الرئيسية (%)	2025	2024	التغيير مقارنة بالعام السابق (نقطة أساس)
العائد على حقوق الملكية (بعد الضريبة)	22.15%	21.40%	75
العائد على الموجودات (بعد الضريبة)	2.33%	2.25%	8
نسبة التكلفة إلى الدخل	26.25%	25.56%	69
نسبة القروض المتعثرة	3.58%	4.35%	(77)
تغطية المخصصات	102.92%	104.23%	(131)
نسبة القروض إلى الودائع	90.75%	95.37%	(462)
التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة	83.14%	86.58%	(344)
نسبة كفاية رأس المال	15.52%	15.57%	(5)
الشق الأول لرأس المال	14.39%	14.43%	(4)
الشق الأول لرأس المال المشترك	12.54%	12.41%	13

واقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع 58.62 فلساً للسهم الواحد عن السنة. ويبلغ إجمالي الأرباح المقترحة 50% من صافي الأرباح.

انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير إلى 3.58%، مقارنة بنسبة 4.35% في نهاية عام 2024. فيما بلغت خسائر انخفاض القيمة الصافية المقتطعة 521 مليون درهم خلال عام 2025. وسُجّلت نسبة التغطية 102.92% (ديسمبر 2024: 104.23%)، وارتفعت إلى 143.09% شاملة ضمانات قروض المرحلة الثالثة (31 ديسمبر 2024: 138.75%) في حين بلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة (التي تغطي القروض والتسليفات والتعرضات غير الممولة) 4,604 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2025 (ديسمبر 2024: 5,567 مليون درهم).

بلغ إجمالي الموجودات 160.3 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 14.4% مقارنة بـ 140.2 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024.

ارتفع صافي القروض والتسليفات والبالغ 101.0 مليار درهم بنسبة 8.6% مقارنة بـ 93.0 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024.

بلغت ودائع العملاء 111.4 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 14.1% مقارنة بـ 97.6 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2024. وتشكل الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة ما نسبته 49% من إجمالي ودايع العملاء، في حين بلغت نسبة التمويل إلى الودائع 90.75%.

الميزانية العمومية (مليون درهم)	2025	2024	التغيير مقارنة بالعام السابق
إجمالي القروض والتسليفات	105,380	98,294	7.2%
مخصصات انخفاض القيمة	4,331	5,245	(17.4%)
صافي القروض والتسليفات	101,049	93,049	8.6%
إجمالي الموجودات	160,308	140,175	14.4%
ودائع العملاء	111,353	97,563	14.1%
إجمالي حقوق الملكية	19,422	17,425	11.5%

*تخضع توزيعات الأرباح النقدية إلى موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

02

تقرير الحوكمة المؤسسية

رسالة رئيس مجلس الإدارة للمساهمين بشأن الحوكمة المؤسسية

99

يشكل التزامنا بتطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية الركيزة الأساسية لدعم قدرتنا على التكيف وتحقيق النمو المستدام. ومن خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، نواصل بناء الثقة وتعزيز القيمة المستدامة لكافة أصحاب المصلحة.

السادة المساهمون الأعزاء،

يسرني أن أضع بين أيديكم، نيابة عن مجلس الإدارة، تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025 لبنك دبي التجاري ش.م.ع.

الحوكمة المؤسسية في بنك دبي التجاري تُعد حجر الأساس لبناء الثقة وتحقيق النجاح المستدام. ويلتزم البنك بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية في كافة تعاملاته وأعماله، بما يكفل العدالة والإنصاف للعملاء والمستثمرين والمساهمين والموظفين والمجتمع ككل. وفي ضوء التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة المالية، واصلنا العمل على تعزيز إطار الحوكمة لدينا لضمان ترسيخ النزاهة والعدالة والشفافية في جميع القرارات التي نتخذها.

الحوكمة في عصر التحول الرقمي - إدارة التغيير بثقة

شكل عام 2025 محطة محورية لبنك دبي التجاري، حيث عملنا على تسريع وتيرة تركيزنا على الابتكار والمرونة المؤسسية. وقمنا بتعزيز ممارسات الحوكمة لدينا لمواجهة التحديات الناشئة مثل تحديات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن الإلكتروني ومخاطر التغير المناخي. ولا يزال إطار الحوكمة لدينا يخضع لتطوير مستمر، بما يضمن التوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأفضل الممارسات العالمية، بالإضافة إلى إرساء معايير مرجعية جديدة للتميز.

وقد اضطلع مجلس الإدارة بدور فاعل في الإشراف على مبادرات التحول الرئيسية، وشارك في عدد من الجلسات الاستراتيجية المكثفة لتشكيل الرؤية طويلة الأجل لبنك دبي التجاري.

إرساء معايير جديدة لتحقيق التميز في الحوكمة

على مدار السنوات الماضية، واصلنا العمل بخطى ثابتة لترسيخ إطار الحوكمة المؤسسية وتطويره بشكل مستمر، بهدف تحقيق المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية. وقد خضع البنك لعمليات مراجعة رقابية وطوعية صارمة، شملت تقييمات تشغيلية أجرتها جهات خارجية رائدة، بهدف الارتقاء بمستوى ممارسات الحوكمة المؤسسية لدينا.

وقد تُوج التزامنا بتحقيق التميز بحصول البنك على جائزة أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلة وورلد فاينانس، وهو إنجاز يعكس التزامنا الراسخ بالشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في عملياتنا، مما يرسخ مكانة بنك دبي التجاري كأحد البنوك الرائدة في مجال الحوكمة المؤسسية على مستوى المنطقة.

تشكيل مجلس الإدارة وتقييمه - ضمان التنوع والرقابة الاستراتيجية

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر (11) عضواً، من بينهم خمسة (5) أعضاء مستقلين وعضوة واحدة (1).

ويلتزم المجلس بمعايير الكفاءة والملاءمة، ومعايير الجدارة الجماعية والتنوع الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن تمتع أعضاء المجلس بالخبرة والمعرفة والمهارات اللازمة للإشراف على كافة جوانب عمليات البنك.

وقد أُجرى البنك خلال عام 2025 تقييماً داخلياً شمل مجلس الإدارة ولجانته وأعضاءه، وأكد التقييم تحقيق نسبة امتثال كاملة (100%) لمعايير الحوكمة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يؤكد وجود تشكيلة متوازنة في مجلس الإدارة تجمع بين أصحاب الخبرة من جانب وأصحاب الرؤى الحديثة من جانب آخر.

التطوير المهني المستمر - تعزيز خبرات المجلس والمرونة الاستراتيجية

يولي بنك دبي التجاري أهمية قصوى لتطوير أعضاء مجلس الإدارة مهنيًا، وذلك إدراكاً منه بالتحديات المتزايدة التي تواجه البيئة المالية والتنظيمية. وخلال عام 2025، شارك مجلس الإدارة في برنامج تطوير مهني ومستمر، يهدف إلى الحفاظ على خبرات ومهارات وقدرات أعضائه وتعزيزها وتطويرها، بما يضمن فاعلية الإشراف في بيئة مالية دائمة التطور والتغير، وبما يجاري متطلبات التطوير المهني المستمر الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبالتالي، يضمن بنك دبي التجاري من خلال الاستثمار في التعلم المستمر جاهزية مجلس إدارته للمستقبل، وضرورة تمتعه بالمرونة الاستراتيجية والقدرة على التعامل مع كافة التحديات، بما يعزز التزامنا بتحقيق التميز في مجال الحوكمة المؤسسية.



تخطيط تعاقب القيادات-**ضمان الاستمرارية والاستقرار الاستراتيجي**

يُعد تخطيط التعاقب القيادي أحد الركائز الأساسية لإطار الحوكمة في بنك دبي التجاري، ويهدف إلى ضمان استمرارية القيادة وحماية الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك. وخلال عام 2025، اعتمد مجلس الإدارة خطة تعاقب شاملة تغطي المناصب القيادية الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ورؤساء ونواب رؤساء جميع لجان المجلس. كما تحدد الخطة الخلفاء المعيّنين لأعضاء مجلس الإدارة، بما يضمن استمرارية الأعمال بشكل سلس في حال حدوث أي استقالة أو مغادرة غير متوقعة خلال دورة المجلس.

وبعكس هذا النهج المنظم والاستشراقي التزم البنك بالمرونة والتوافق الاستراتيجي، حيث يركز على تحديد القيادات التي تمتلك المهارات والخبرات والملاءمة التنظيمية اللازمة لتولي المسؤوليات القيادية، وبما يضمن الحفاظ على فاعلية الحوكمة والاستقرار في جميع الظروف.

تحقيق الريادة في معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية،**وحوكمة الشركات، والتمويل المستدام-****وضع الاستدامة في صميم الحوكمة**

يواصل البنك التزامه بتضمين معايير الاستدامة ضمن استراتيجية الحوكمة المؤسسية. وتظل مخاطر التغير المناخي من أبرز المخاطر الناشئة التي تخضع لمتابعة دقيقة من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يوظف البنك بدور فاعل في دعم مبادرات التمويل الأخضر، ومساندة عملائه في انتقالهم نحو اقتصاد منخفض الكربون، بما يعزز مكانتنا كمؤسسة مالية مسؤولة.

تسريع الابتكار-**الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا**

إدراكاً منا لضرورة وأهمية الجاهزية للمستقبل، يواصل البنك تنفيذ استثمارات استراتيجية في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير منظومة إدارة المخاطر، وتقديم تجارب مصرفية متميزة للعملاء. وترتكز هذه المبادرات على إطار حوكمة متين يضمن النزاهة والمساءلة.

ومن خلال توظيف أحدث الحلول التقنية، يرسخ بنك دبي التجاري مكانته كمؤسسة رائدة في التحول الرقمي، ويرسي أسساً لمنظومة مصرفية مرنة ومبتكرة قادرة على تلبية المتطلبات المتغيرة للقطاع المالي.

آفاق مصرفية واعدة

تمثل الحوكمة المؤسسية رحلة متواصلة للتطوير والتحسين، وليست غاية بحد ذاتها. وانطلاقاً من ذلك، سنواصل خلال عام 2026 تعزيز الابتكار، وترسيخ المرونة المؤسسية، والالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، بما يضمن استدامة مكانتنا كشريك موثوق لمساهميننا وعملائنا والمجتمعات التي نخدمها.

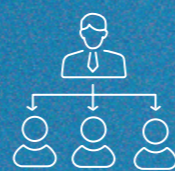
وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص شكري وامتناني لكافة زملائي في مجلس الإدارة وجميع موظفي البنك على تفانيهم وإسهاماتهم القيمة في تحقيق رؤيتنا المشتركة.

أحمد عبد الكريم جلفار

رئيس مجلس الإدارة

أبرز إنجازات وأنشطة الحوكمة في عام 2025

تفويض السلطة



تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان وجود سياسات مناسبة مدعومة بإطار عمل قوي للحوكمة المؤسسية. ويُعد تفويض السلطة من مجلس الإدارة إلى لجان المجلس والإدارة عنصراً أساسياً في هذا الإطار، إلى جانب الإشراف المستمر على الأنشطة بما يتوافق مع ممارسات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

ويتم تنظيم عملية تفويض السلطة بعناية من خلال سياسة ومصفوفة تفويض السلطة المعتمدة لدى البنك، والتي تحدد بوضوح الأنشطة والأشخاص المخولين وشروط ممارسة السلطة المفوضة. ويؤكد مجلس الإدارة بأن تفويض السلطة لا يعفيه من المسؤولية النهائية التي تظل منوطة به.

بالإضافة إلى ذلك، أرسى البنك إطاراً متكاملًا لإدارة السياسات وسياسة تفويض السلطة، بما يوفر توجيهات واضحة لإدارة واعتماد السياسات على مستوى البنك، وتحديد الأدوار والمسؤوليات وسلطات الاعتماد اللازمة لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية.

حوكمة مؤسسية معترف بها دولياً



حظي التزام بنك دبي التجاري في تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية بتقدير دولي رفيع المستوى، حيث حصل البنك على جائزة أفضل حوكمة مؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلة وورلد فاينانس. ويعكس هذا الإنجاز النهج الاستباقي الذي يتبناه البنك في ترسيخ الشفافية والسلوك الأخلاقي وتعزيز منظومة الرقابة الفعالة على مستوى جميع عملياته.

ويواصل بنك دبي التجاري تطوير ممارسات الحوكمة المؤسسية لديه وتحسينها من خلال تبني الابتكار واستشراف التحديات المستقبلية. وتؤكد هذه الجائزة مكانة البنك كجهة رائدة في القطاع المصرفي، وتعزز ثقة أصحاب المصلحة، وتدعم تحقيق النمو المستدام. ويمتد إطار الحوكمة المؤسسية لدى البنك بالإضافة إلى تلبية المتطلبات التنظيمية ليشمل إرساء معايير مرجعية جديدة للتميز على مستوى الدولة.

تقييم أداء مجلس الإدارة



خلال عام 2025، أجرى البنك تقييماً داخلياً شاملاً لأداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه. وركز التقييم على فعالية الأداء، واستقلالية الأعضاء، ومعايير الحوكمة، ومدى التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

وشملت أبرز نقاط القوة التي تم تحديدها: التشكيل المتوازن للمجلس، وارتفاع مستوى الاحترافية، وفعالية عمل اللجان، والامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية. كما أظهر التقييم مستوىً عالياً من التفاعل والنقاش البناء حول القضايا الاستراتيجية، إضافة إلى الالتزام بالتعلم المستمر. وتعكس هذه النتائج التزام البنك بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والقيادة المؤسسية.

قيادة ديناميكية متغيرة



يمتلك مجلس إدارة بنك دبي التجاري مجموعة متكاملة من المهارات والمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بمهامه في مجال الحوكمة بكفاءة تامة. ويعكس تشكيل المجلس توازن مثالي من حيث الخبرات والتنوع والاستقلالية، بما يتوافق مع المعايير التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة. كما يلتزم المجلس بالتطوير المهني المستمر من خلال المشاركة في برامج تعلم منظمة وإجراء تقييمات دورية، بما يضمن فعالية الرقابة والإشراف، والمرونة الاستراتيجية، والجاهزية المستقبلية في ضوء بيئة ديناميكية دائمة التغير والتطور.

وخلال عام 2025، شارك مجلس الإدارة في برنامج تطوير مهني أسهم في تعزيز قدراته الجماعية وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما يظل تخطيط التعاقب القيادي محورياً رئيسياً، حيث تم اعتماد خطط شاملة تضمن استمرارية القيادة والاستقرار الاستراتيجي عبر جميع أدوار مجلس الإدارة ولجانه.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك تشكيل لجان مشتركة ومنتديات إدارية تضم أعضاء من مختلف الإدارات للإشراف على أعمال البنك. وتعقد هذه اللجان اجتماعاتها بصفة دورية بهدف تعزيز التعاون وتحديد المخاطر واستكشاف الفرص وضمان تنوع وجهات النظر، مما يسرع من عملية اتخاذ القرار ووضع حلول مبتكرة، ويعزز من الاستجابة الفعالة للبنك في كافة الظروف بشكل عام. ومن خلال جمع الخبرات ووجهات النظر المختلفة، تقوم هذه اللجان بدور محوري في تسريع تنفيذ المبادرات الاستراتيجية وتحقيق التميز في العمليات التشغيلية.

التنوع والشمولية



إن التنوع بين الجنسين أمر ضروري لتعزيز الابتكار، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتوفير بيئة عمل متكاملة يمكن الجميع من تحقيق التميز والريادة. ونحن في بنك دبي التجاري نؤمن بأن تنوع القوى العاملة يعزز قوة مؤسستنا. فمن خلال تبني التنوع بين الجنسين، نعمل على تجاوز التحيزات، وإطلاق العنان للإمكانات للمساهمة في بناء مستقبل أكثر توازناً واستدامة.

وتنص معايير الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع على ضرورة أن تضم قائمة المرشحين للتعيين في مجلس إدارة أي شركة مدرجة نسبة لا تقل عن 20% من الإناث، وأن يضم مجلس الإدارة عضوة واحدة على الأقل. وفي عام 2024، رحب بنك دبي التجاري بانضمام أول عضوة إلى مجلس إدارته.

كما يفخر البنك بانضمام أول امرأة إلى فريق القيادة العليا التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، في خطوة تعكس التزامنا بتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات التنظيمية. ويجسد هذا الإنجاز التزام البنك بتهيئة مسارات واضحة للقيادات النسائية، وضمان الاعتراف بالكفاءة والموهبة دون تمييز.

2025	2024	2023	2022	
44%	43%	43%	43%	الموظفات الإناث (%)
56%	57%	57%	57%	الموظفون الذكور (%)

إدارة المخاطر المناخية



يؤدي القطاع المالي في دولة الإمارات دوراً محورياً في تمكين استراتيجية الدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والإدارة الاستباقية للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، بما يساهم في حماية الاستقرار المالي وتعزيز القدرة على الصمود أمام التحديات المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف الفعال على المخاطر المالية المرتبطة بالتغير المناخي. ولدعم الإدارة الفعالة لهذه المخاطر، قام البنك بدمجها ضمن بيان تحديد مستوى تحمل المخاطر، وسياسات الائتمان، واختبارات الضغط، وبرامج التدريب السنوية لموظفي الصوف الأمامية ووظائف الائتمان. ويتم رصد مستوى تقبل المخاطر المناخية شهرياً، ورفع تقارير دورية بشأنها إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

وخلال عام 2025، واصلت محافظة التمويل المستدام لدى البنك نموها من حيث القيمة الإجمالية ونسبتها إلى إجمالي الأصول، مدفوعة بفرص تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، والنقل النظيف، والمباني الخضراء، ودعم العملاء الحاليين والجدد في انتقالهم نحو اقتصاد منخفض الكربون.

الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز برنامج الامتثال لمكافحة الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة في القطاع. وشملت المبادرات الرئيسية تعزيز وتطوير إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحسين حلول تقييم مخاطر العملاء، وتوظيف أدوات متطورة لمراقبة المعاملات المصرفية، وتحديث السياسات والإجراءات ذات الصلة.

وقد استكمل البنك بنجاح جميع مبادرات الامتثال المخطط لها خلال العام، بما في ذلك تعزيز ضوابط وإجراءات مراقبة المعاملات المصرفية والعناية الواجبة بالعملاء. وأكدت المراجعات المستقلة التي أجرتها الجهات الرقابية تحقيق تقدم ملموس، وأقرت بأن إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك يلبي توقعات الجهات التنظيمية.

وشملت التحسينات التشغيلية تطوير نظام مراقبة المعاملات المصرفية، وإغلاق الملاحظات التنظيمية السابقة، وإجراء تقييمات مستمرة للمخاطر لضمان فعالية الضوابط. ويؤكد البنك التزامه بمواصلة إجراء التحسينات في مجالات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر والعمليات لمواجهة المخاطر الناشئة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

تقييم الثقافة المؤسسية



طور البنك لوحة معلومات لتقييم ومتابعة الثقافة المؤسسية بشكل متكامل، حيث تُقيم هذه الأداة فعالية المبادرات التي يتم إطلاقها بهدف ترسيخ بيئة عمل إيجابية، وضمان توافقها مع القيم الأساسية للبنك وأهدافه الاستراتيجية. كما توفر لوحة المعلومات الثقافية مؤشرات أداء رئيسية تغطي مجالات عديدة أهمها العملاء، والموظفين، والنزاهة، والامتثال.

ويتم تتبع لوحة معلومات الثقافة المؤسسية بشكل شهري، مما يتيح للإدارة العليا ومجلس الإدارة الاطلاع الدائم على البيانات وفهم أدق لبيئة العمل، الأمر الذي يساهم في اتخاذ قرارات استباقية ويتيح التدخل في الوقت المناسب لمعالجة أي جوانب تحتاج إلى معالجة أو تحسين. ومن خلال مراقبة هذه المؤشرات الرئيسية للأداء بشكل دائم، يضمن البنك ترسيخ ثقافة إيجابية وقيم أخلاقية متوافقة مع المتطلبات القانونية، مما يدعم نجاحه واستدامته على المدى الطويل.

استراتيجية إدارة المخاطر والتعرض لها



واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز إطار إدارة المخاطر، بما يتوافق مع التوقعات التنظيمية دائمة التغيير وأفضل الممارسات في القطاع. وشملت المبادرات الرئيسية تطوير أدوات تحديد المخاطر، وتحديث مقاييس تقبل المخاطر، وتحسين آليات التصعيد. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن حوكمة المخاطر، من خلال وضع التوجه العام وضمان الإشراف الفعال على الاستراتيجية ومستوى تقبل المخاطر ومستهدفات الأداء.

استكمل البنك جميع مبادرات إدارة المخاطر المخطط لها خلال العام بنجاح، بما في ذلك تعزيز اختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات، ودمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات واعتبارات مخاطر المناخ. وقد جرى تحديث إطار إدارة المخاطر بشكل دوري بما يضمن الإدارة الفعالة للمخاطر عند تنفيذ استراتيجية البنك عبر كافة جوانب الأنشطة الرئيسية. ويشتمل إطار إدارة المخاطر على مجموعة متكاملة من الأدوات والآليات التي تضمن تحديد المخاطر وإدارتها والتصدي لها بفعالية. وتشمل هذه الأدوات والآليات بيان تحديد مستوى تحمل المخاطر، وخريطة المخاطر، وتحديد المخاطر الرئيسية والناشئة، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الضغط، ولوحة معلومات الثقافة المؤسسية، ولوحة معلومات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وخطة التعافي، والتقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، إلى جانب سياسات إدارة المخاطر والأطر الشاملة لحدود المخاطر.

وقد تمت متابعة ومراقبة أنواع المخاطر الجوهرية، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال ومخاطر الموارد البشرية ومخاطر كفاية رأس المال والأداء المالي ومخاطر السيولة ومخاطر المناخ والمخاطر المتعلقة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتم رفع تقارير بشأنها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وأكدت اختبارات الضغط التي أجريت على مستوى البنك، في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، أن مستويات رأس المال لا تزال كافية حتى في ظل سيناريوهات جيوسياسية سلبية.

ويؤكد البنك التزامه التام بإجراء التحسين المستمر في إدارة المخاطر، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر والعمليات لمواجهة المخاطر الناشئة وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، بما يضمن حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة وتعزيز مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في مجال حوكمة المخاطر.

التوطين



باعتبارنا مصرفاً وطنياً، فإننا فخورون للغاية بدعمنا لجهود التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نؤمن بأهمية رعاية الأجيال المقبلة من الكفاءات الوطنية الإماراتية ودعم تحقيق طموحاتهم. فنحن لا نستثمر فقط في مستقبل هؤلاء القادة الشباب بل أيضاً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ودعماً لهذا الالتزام، أنشأ بنك دبي التجاري مركز اتصال جديداً في الإمارات الشمالية، وأسهم ذلك في توظيف المزيد من المواهب الإماراتية لتعزيز قدرات خدمة العملاء. ومن جهة أخرى، واصل البنك التركيز على استقطاب الخريجين الجدد ممن يمتلكون المهارات اللازمة لمواكبة متطلبات المستقبل، حيث قام البنك خلال عام 2025 باستقبال 40 خريجاً، من بينهم 20 متخصصاً في مجالات التكنولوجيا، وذلك بهدف دعم الابتكار وتعزيز القدرات الرقمية للبنك.

وتعكس هذه المبادرات التزام البنك بتمكين الكفاءات الوطنية، وتعزيز التطور الوظيفي، وبناء قوة عاملة تجسد رؤية دولة الإمارات لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

لمحة عامة عن التوطين

2025	2024	2023	2022	
453	449	445	363	الموظفون من مواطني دولة الإمارات (العدد)
%39	%38	%37	%35	معدل التوطين الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

مجلس الإدارة



الدكتور عبدالله محمد آل كرم
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الحاسوب من جامعة ساوث كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية

لمحة عامة

يشغل الدكتور عبدالله آل كرم حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في شركة أورينت للتأمين، ومجلس دبي الرياضي، ودبي العطاء.

شغل منصب المدير العام لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2024. كما تولى عضوية مجلس إدارة مجلس دبي للإعلام، والمدرسة الرقمية، واللجنة العليا لحماية حقوق أصحاب الهمم في دبي، ومجلس تنمية الموارد البشرية الإماراتية، والمجلس الاستشاري للشبكة الدولية للتعليم الإيجابي (IPEN)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة.



سعادة أحمد عبدالله بن بيات
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة استراتيجية مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في 6 مارس 2024

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة تكنولوجيا العلوم من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل سعادة أحمد بن بيات حالياً منصب الرئيس المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة زينة للاستثمارات ذ.م.م. كما يشغل أيضاً منصب نائب رئيس غرفة دبي للاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، فهو عضو في اللجنة العليا لتقنيات المستقبل في دبي، وعضو مجلس أمناء جامعة دبي الوطنية.

خلال مسيرته المهنية المتميزة، شغل سعادة أحمد بن بيات العديد من المناصب الرئيسية، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة المؤسس لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، ونائب رئيس مجلس إدارة دبي القابضة، والمدير العام لسلطة دبي للمجمعات الإبداعية. وكانت مساهماته في تنمية دبي كبيرة، حيث قام بتأسيس شركات مثل شركة الإمارات لتبريد المناطق (إمباور)، ومؤسسة دبي العقارية (وصل) وغيرها.



سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2018
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب رئيساً لمجلس الإدارة في 6 مارس 2024
انتخب ممثلاً لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية وعلوم الكمبيوتر من جامعة جونزاجا، الولايات المتحدة الأمريكية، وخريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة.

لمحة عامة

يمتلك سعادة أحمد عبد الكريم جلفار خبرة مهنية متنوعة تمتد لأكثر من 39 عاماً في القطاع المصرفي وقطاع التكنولوجيا، إلى جانب خبرته الواسعة في عدد من القطاعات الأخرى. وقد تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة بنك دبي التجاري في عام 2018، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة. وقبل ذلك، شغل عضوية مجلس إدارة بنك رأس الخيمة الوطني خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2018. ويُعد عضواً فاعلاً في مجلس إدارة بنك دبي التجاري، وأسهم خلال فترة عضويته في تطوير استراتيجية البنك وأعماله وتعزيز أدائه. وخلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2024، تم تعيينه من قبل صاحب السمو حاكم دبي مديراً عاماً لهيئة تنمية المجتمع، حيث أسهم بدور محوري في تطوير العمل المجتمعي والقطاع الاجتماعي في إمارة دبي.

ويتمتع سعادته بخبرة متعمقة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث انضم إلى إدارة الهندسة في شركة "اتصالات" في عام 1986، وتدرج في عدد من المناصب والمسؤوليات القيادية إلى أن تم تعيينه رئيساً تنفيذياً للمجموعة في عام 2011. وخلال فترة قيادته، قاد مسيرة نمو وتطور مجموعة "اتصالات" حتى عام 2016.

ويشغل سعادته كذلك منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة صندوق المعرفة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، ونائب رئيس مجلس إدارة تعاونية الاتحاد. وقد حقق خلال مسيرته المهنية العديد من الإنجازات، ونال عدداً من الجوائز وشهادات التقدير في مناسبات محلية ودولية عديدة.

مجلس الإدارة



السيد عبد الواحد الفهيم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة المخاطر والامتثال

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2018
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027
انتخب ممثلاً لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت إدواردز، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد عبد الواحد الفهيم حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي وهو عضو مجلس إدارة شركة الإمارات العالمية للألومنيوم منذ عام 2014. كما أنه عضو مجلس إدارة دوبرال القابضة ذ.م.م. ومصرف الإمارات للتنمية. يمتلك السيد عبد الواحد الفهيم خبرة تزيد عن 25 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية مع مجموعة الإمارات دبي الوطني، شغل خلالها مناصب بارزة، حيث كان عضواً في مجلس إدارة كل من شركة الإمارات دبي الوطني كإيبتال وشركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول. كما شغل منصب المدير العام لإدارتي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في بنك الإمارات دبي الوطني، قبل أن يتم تعيينه نائباً للرئيس التنفيذي للمجموعة في عام 2009.



السيد علي فردان الفردان
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2011
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في أنظمة المعلومات من كلية متروبوليتان ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد علي الفردان حالياً عضوية مجلس إدارة كل من شركة دبي للاستثمار ش.م.ع. والشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع.، والمال كإيبتال. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة نايف للخدمات البحرية ش.م.ع.، ويرأس مجلس إدارة العديد من الشركات، بما في ذلك مجموعة الفردان ذ.م.م.، وشركة الفردان القابضة المحدودة، وشركة إمباسي كإيبتال المحدودة. كما أنه مالك شركة ABF للاستثمارات ذ.م.م.



السيد بطي سعيد الكندي
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2015
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد بطي الكندي منصب المدير التنفيذي لمجموعة شركات الكندي ذ.م.م.، وشركة ديزرت جروب للاستثمار ذ.م.م. ورئيس مجلس إدارة مجموعة الإمارات للاستثمار والتطوير ش.م.ع. كما يتولى منصب المدير التنفيذي لشركة ميثاق لخدمات التوظيف، ورئيس مجلس أمناء الجامعة الكندية في دبي، ونائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي التجاري العالمي، وعضو مجلس إدارة غرفة دبي. كما كان عضواً في مجالس إدارة صندوق الزكاة، وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع.، وبنك دبي الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من بنك الاتحاد الوطني في مصر وشركة عمان للتأمين.

مجلس الإدارة



السيد هادي طاهر بدري
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تافتس، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد هادي بدري حالياً منصب المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة شركة نتورك إنترناشونال في دولة الإمارات العربية المتحدة، إحدى أكبر شركات المدفوعات الرقمية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وشغل قبل ذلك عدة مناصب رئيسية، من بينها منصب الرئيس التنفيذي لشركة إعمار الدولية من عام 2019 إلى عام 2022، والرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية للمجموعة من عام 2017 إلى عام 2018. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة "نمشي" بين عامي 2019 و2022. بالإضافة إلى ذلك، ساهم بخبراته كعضو في مجلس إدارة شركة إعمار العقارية في مختلف القطاعات كالعقارات والتجارة الإلكترونية والضيافة. ولعب دوراً بارزاً في الإشراف على مشاريع التطوير العقاري لشركة إعمار في الهند وتركيا وباكستان والمغرب والأردن، حيث تولى عضوية مجلس إدارة 15 شركة مختلفة ضمن هذه القطاعات. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة صندوق الوطن ومجموعة ريفولي. علاوة على ذلك، كان عضواً في لجان الاستشارات الاستثمارية في فنتشر بارتنرز الشرق الأوسط (MEVP) وكارلايل مينا بارتنرز.



السيد خالد عبد الواحد الرستماني
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2008
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة البكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل السيد خالد الرستماني حالياً منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عبد الواحد الرستماني، كما أنه مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة "بي سي دي" للسفر والنقل والشحن. وهو عضو في مجلس إدارة شركة دبي للتأمين ش.م.ع. ومجموعة اتصالات (e&).



الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي
رئيس لجنة التدقيق

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2015
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال والشؤون المالية من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لمحة عامة

يشغل الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم منصب رئيس شركة وصال لإدارة الأصول، وشركة وصال للتطوير ذ.م.م، وشركة "مي دو ري بروجكتس"، كما أنه رئيس مجلس إدارة ورئيس شركة دبي الدولية القابضة. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة شعاع كابيتال، ومنصب رئيس مجلس إدارة ورئيس شركة A1 جراند بريكس المحدودة، وكان المستثمر المؤسس لشركة فيرجن ميجاستور في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تكريمه بجائزة "القائد العالمي الشاب" من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2007 وتم اختياره لجائزة "الرئيس التنفيذي للعام" من قبل مجلة الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط في عامي 2008 و2009. وفي عام 2010، تم تكريمه أيضاً لجهوده الإنسانية، حيث حصل على جائزة "الشخصية الإنسانية للعام".

مجلس الإدارة



السيد سعود محمد عبدالله
عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصل على دبلوم عالي في الأعمال المصرفية ونظم المعلومات من كليات التقنية العليا في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

لمحة عامة

يشغل السيد سعود عبيد الله حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في مركز دبي التجاري العالمي. كما شغل عضوية عدة مجالس إدارة لمؤسسات مرموقة، بما في ذلك شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، والشركة الوطنية للتأمينات العامة، وشركة عمان للتأمين.

تتميز مسيرته المهنية بأدوار مهمة في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، حيث شغل مناصب متعددة، بما في ذلك مدير الائتمان والضمان والتمويل التجاري من عام 1993 إلى عام 1995، ومدير فرع، والمدير التجاري في قطاع الشركات المتوسطة. كما شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة من عام 2016 إلى عام 2023، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي من عام 2014 إلى عام 2016، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة للحسابات الملكية من عام 2010 إلى عام 2014.



الآنسة موزة عمر الفطيم
عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل، غير تنفيذي

عضو مجلس الإدارة منذ: مارس 2024
نهاية الفترة الحالية: مارس 2027

المؤهلات: حاصلة على شهادة الماجستير في القانون المالي والتجاري الدولي من كلية كينغز لندن، المملكة المتحدة.

لمحة عامة

تشغل الآنسة موزة الفطيم منصب الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي في مجموعة الفطيم، حيث تقود استراتيجية الذكاء الاصطناعي للمجموعة، وتساهم في دفع الابتكار والتحول عبر محافظها المتنوعة. وتسعى من خلال دورها إلى توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة التشغيلية، والارتقاء بتجارب العملاء والموظفين، وتسريع وتيرة النمو، وذلك انطلاقاً من رؤيتها الرامية إلى ترسيخ الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية في ثقافة المجموعة ومحور رئيسي للتطوير الاستراتيجي.

وقد شغلت الآنسة موزة الفطيم قبل ذلك منصب رئيس المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث قادت مبادرات الاستدامة والتوظيف الشامل. ويعكس نهجها القيادي التزاماً وثيقاً بتبني الابتكار، ودعم الأهداف طويلة المدى للمجموعة.

تحمل الآنسة موزة الفطيم درجة الماجستير في القانون المالي والتجاري الدولي من كلية كينغز لندن، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في القانون من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن.



أمين سر المجموعة

السيد أحمد الجزيري
أمين السر في مجلس الإدارة

تم تعيينه منذ: سبتمبر 2023

المؤهلات: حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال في المالية والمصرفية، ودرجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية والقيادة من جامعة دبي، وهو خريج برنامج الذكاء الاصطناعي من كلية كيلوغ - جامعة أكسفورد.

لمحة عامة

يتمتع السيد أحمد بخبرة مهنية تزيد عن عشر سنوات من العمل في جهاز الإمارات للحاسبة، حيث عمل مديراً للتدقيق، وأجرى عمليات تدقيق للامتثال والشؤون المالية للجهات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومثل الهيئة في اجتماعات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INCOSAI) واجتماعات دواوين الرقابة المالية والمحاسبية لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما أنه حاصل على شهادة الاختصاصي المعتمد في حوكمة الشركات من الجمعية الدولية للامتثال، بالتعاون مع جامعة مانشستر.

الإدارة التنفيذية



الدكتور بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي

يشغل الدكتور بيرند فان ليندر منصب الرئيس التنفيذي في بنك دبي التجاري منذ يناير 2017، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في الأعمال المصرفية. خلال فترة توليه هذا المنصب، سجلت القيمة السوقية للبنك وأرباحه الصافية نمواً بلغ ثلاثة أضعاف، كما تضاعف حجم ميزانية البنك. وقبل انضمامه إلى بنك دبي التجاري، عمل الدكتور فان ليندر في البنك الأول بالمملكة العربية السعودية لأكثر من 10 سنوات، من بينها أكثر من سبع سنوات بمنصب الرئيس التنفيذي. وشملت مناصبه السابقة الأخرى منصب مدير الخزينة في البنك الأول، ورئيس قسم التحليل الكمي في بنك "أيه بي إن أمرو". الدكتور فان ليندر حاصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة المالية من جامعة برادفورد بالمملكة المتحدة، ودرجة الدكتوراه في الذكاء الاصطناعي من جامعة أوترخت في هولندا، ودرجة الماجستير في علوم الحاسوب من جامعة نايميخن في هولندا.

كما يشغل الدكتور فان ليندر منصب عضو مجلس إدارة مستقل في شركة "دامن شيبيردز" في هولندا، وعضو مستقل في لجنة الاستثمار التابعة للشركة الوطنية للتأمين في المملكة العربية السعودية.



دارين كلارك
الرئيس المالي

يشغل السيد دارين كلارك حالياً منصب الرئيس المالي لبنك دبي التجاري، ويتمتع بخبرة في الأعمال المصرفية لأكثر من 25 سنة. شغل سابقاً منصب الرئيس المالي لبنك أستراليا الوطني (NAB) الدولي، ومقره في سنغافورة، حيث عمل لأكثر من 13 سنة، وتقلد أيضاً عدة مناصب من بينها منصب الرئيس المالي للأسواق العالمية والخزينة. وقبل ذلك، عمل لدى بنك "جيه بي مورغان تشيس" في المملكة المتحدة ولوكسمبورغ وهونغ كونغ. يحمل دارين درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ولونغونغ، كما أنه حاصل على الاعتماد كمحاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في أستراليا.



ماركو زيلي
رئيس إدارة المخاطر بالإنبابة

يُعد ماركو قيادياً متمرساً في مجال إدارة المخاطر، حيث يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في القطاع المصرفي، لاسيما في مجالات حوكمة المخاطر، ووضع السياسات، وإدارة المخاطر التشغيلية. وقد شغل مناصب قيادية في مؤسسات مالية عالمية وإقليمية، قاد من خلالها مبادرات استراتيجية شملت إدارة محافظ الائتمان، وتقييم مستويات تقبل المخاطر، وإجراء اختبارات الضغط، وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ويُضيف ماركو قيمة نوعية من خلال خبرته الواسعة في تصميم وتطوير أطر مرنة لإدارة المخاطر، وتعزيز ممارسات الاستدامة، وضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية في بيئات مصرفية معقدة. وقبل انضمامه إلى بنك دبي التجاري، ترأس قسم حوكمة المخاطر والسياسات في بنك أبوظبي الإسلامي، كما شغل مناصب قيادية عليا في عدد من البنوك الرائدة الأخرى. وهو مصرفي معتمد، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، إلى جانب امتلاكه العديد من الشهادات المهنية المتخصصة.

إطار الحوكمة المؤسسية نهج قيادي يعزز المساءلة والثقة

إن التزام فريق العمل بمبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة والشفافية هو الأساس الذي يحكم علاقات مجلس الإدارة ولجانه وكافة جهات صنع القرار لدى البنك مع المساهمين والمستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى التزامه باستراتيجية الحوكمة المؤسسية، التي تستند إلى المبادئ التالية:

- الالتزام بالمعايير المقبولة دولياً لمبادئ الحوكمة الرشيدة في الأسواق العالمية ولوائح الحوكمة الإقليمية المحددة.
- إضافة قيمة على المدى الطويل لصالح حملة الأسهم، مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع.
- تعزيز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في الأنشطة المؤسسية.
- تشجيع المشاركة المستنيرة للمساهمين في الجمعية العمومية.
- الالتزام بالشفافية في العلاقات مع الأسواق ومع عامة الناس من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وتوفير المعلومات المهمة.
- تحقيق التوازن المناسب في تشكيلة المجلس، بحيث يكون له أعضاء مستقلون ولجان متخصصة.
- ضمان التنوع بين الجنسين والمهارات والخبرة في تشكيل المجلس وفي لجانه، مما يعكس الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع.
- ضمان الاحترام والقدرة والخبرة والتزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بواجباتهم وبالتقييم والمراجعة المستمرة من قبل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.
- تنفيذ سياسة المكافآت الخاصة بالبنك مما يحقق المواءمة بين أداء الإدارة وأهداف أصحاب المصلحة.
- إسناد القيادة المؤسسية إلى رئيس مجلس الإدارة، بما يضمن التحسين المستمر لإطار الحوكمة المؤسسية في البنك.
- التركيز على اعتماد الاستراتيجية المؤسسية والأهداف الاستراتيجية، وتحديد نموذجها التنظيمي والإشراف على الامتثال لهذه الأهداف وتطويرها.
- الالتزام بتطبيق ممارسات الحوكمة الأخلاقية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وسياسات إدارة المخاطر، حيث تراقب وحدة الامتثال تطبيق هذه المعايير، وتقدم تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال.
- وضع آليات لمنع تضارب المصالح والمنافسة وتحديده وإدارته.

وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإن الحوكمة المؤسسية عبارة عن مجموعة العلاقات التي تجمع بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح كافة في إطار واحد يتم من خلاله تحديد أهداف البنك ووسائل تحقيقها، وأساليب مراقبة الأداء، وتساعد في تحديد وسائل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وأساليب اتخاذ القرارات المؤسسية.

ويؤمن البنك إيماناً راسخاً بأن الممارسات الرشيدة للحوكمة المؤسسية من شأنها المساعدة في تحسين أداء البنك من خلال عدة طرق:

تحسين الأداء وتعزيز الربحية

تهدف الحوكمة إلى تحسين الأداء، إذ تزيد فعلياً من قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على اتخاذ القرارات الصائبة التي تساهم في رفع الإيرادات وخفض التكاليف.



التخفيف من مخاطر الفشل

عند تنفيذها بشكل فعال، يمكن للحوكمة أن تمنع التجاوزات المؤسسية أو الاحتيال أو منع أي مسألة قانونية تقع على البنك. كما أنها تعزز سمعة البنك في الأسواق ككيان يتمتع بالانضباط وثقة المستثمرين، وهذا بدوره يعزز الثقة والمصداقية بين أصحاب المصلحة.



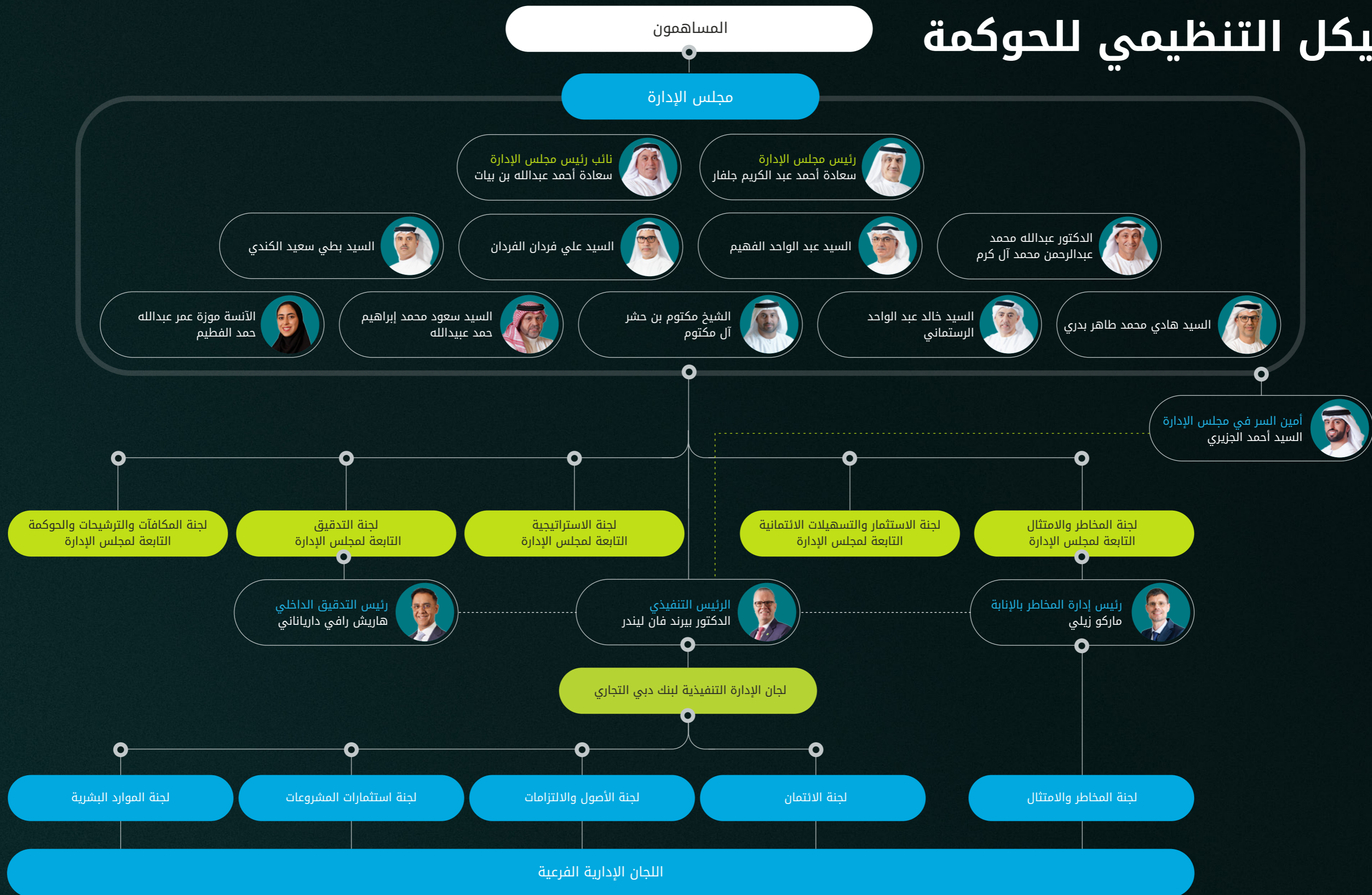
حماية المساهمين الأقلية

تكفل الممارسات السليمة للحوكمة حماية حقوق الأقلية من المساهمين، لاسيما الحق في طلب المعلومات وإبداء الرأي والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية.



ووفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتولى مجلس إدارة البنك المسؤولية والتحكم الكامل بالحوكمة المؤسسية للبنك. ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة ضمان إرساء سياسات وعمليات قوية للحوكمة المؤسسية، تتناسب مع ملف مخاطر البنك وأهميته النظامية. وفيما يتعلق بالمنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أيضاً ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية واحترام معايير الحوكمة الشرعية.

الهيكل التنظيمي للحوكمة



بيان حول فعالية نظام الرقابة الداخلية

يلتزم مجلس الإدارة بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية على مستوى البنك. وفي إطار اضطلاع مسؤولياته، يحرص المجلس - بدعم من لجانته والإدارة العليا - على ضمان تنفيذ نظام رقابة داخلية شامل وفعال، يهدف إلى دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك، وإدارة المخاطر بفاعلية ضمن حدود مستوى تقبل المخاطر المعتمد.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لتوفير قدر معقول من التأكيد بشأن موثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وحماية أصول البنك. ويستند هذا النظام إلى مجموعة واضحة من السياسات والإجراءات والعمليات، التي تخضع للمراجعة والتحديث بشكل دوري لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال والإطار التنظيمي.

ومع ذلك، فإنه من الضروري الإقرار بأن أنظمة الرقابة الداخلية، مهما بلغت درجة إحكام تصميمها، تنطوي على قيود متأصلة، وقد لا تمنع أو تكشف جميع أوجه القصور في الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات مدى فاعلية التقييمات الحالية لفترات مستقبلية إلى قيود من شأنها أن تؤدي إلى عدم كفاية الضوابط جراء التغيرات في بيئة الأعمال أو الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

وتقع على عاتق جميع موظفي البنك المسؤولية الكاملة عن تطبيق نظام رقابة داخلية فعال والمحافظة عليه، كل ضمن نطاق مسؤولياته. لذلك، يتم بذل جهوداً منسقة على كافة مستويات البنك لتحسين بيئة الرقابة لأعلى مستوى من خلال المراجعة المستمرة للإجراءات وتبسيطها لمواجهة أي خلل في الرقابة وتصحيحها. ويُنابذ بكل اختصاص، تحت مظلة الإدارة التنفيذية، مسؤولية متابعة ومعالجة أوجه القصور الرقابية، سواء التي يتم تحديدها ذاتياً أو التي يتم رصدها من قبل المدققين الداخليين أو الخارجيين.

المكونات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية

الحوكمة

إدارة المخاطر

إدارة الامتثال

التدقيق الداخلي والمراجعات الرقابية

خطوط الدفاع الثلاثة

يعتمد البنك إطار عمل فعالاً لحوكمة المخاطر، يعمل على دمج مبادئ المساءلة في كافة الأعمال. ويتبنى البنك نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، تكون فيه جميع الإدارات والأقسام مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن نطاق اختصاصها، ويتعين عليها تحديد هذه المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها من خلال الضوابط المناسبة. ويتضمن هذا النموذج ما يلي

إدارة الخط الأول

مسؤولة عن المخاطر التي تنشأ ضمن أنشطتها، وعن التصميم المناسب والتشغيل الفعال للضوابط الداخلية اللازمة لتخفيف تلك المخاطر.

وظائف الخط الثاني

تشمل في المقام الأول فريق إدارة المخاطر والامتثال الذي يضع السياسات ويحدد التحديات ويراقب المخاطر الواقعة ضمن نطاق مسؤوليه.

خط الدفاع الثالث

يمثل قسم التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث، ويقدم تأكيدات مستقلة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ويتولى المدققون الخارجيون مسؤولية تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لتحديد مستوى الاعتماد على فعاليته، وتصميم إجراءات التدقيق المناسبة بناءً على ذلك.

إدارة السياسات

يوفر إطار العمل الشامل لإدارة السياسات آلية فعالة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بكفاءة. ويتم مراجعة السياسات واعتمادها بشكل دوري من قبل أقسام الحوكمة المختصة، مع وجود وحدة متخصصة لإدارة السياسات تتولى تطبيق ممارسات حوكمة متسقة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. ويعكس هذا الإطار التزام البنك الراسخ بالامتثال، وتخفيف المخاطر، وتعزيز المرونة التشغيلية.



الحوكمة

إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضوابط الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة إطار رقابة داخلية يوفر بيئة تشغيلية منضبطة ومتوافقة مع مستوى تقبل البنك للمخاطر والأهداف الاستراتيجية للبنك. ويتم تنفيذ مهام الإشراف من خلال خمس لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وست لجان إدارية رئيسية، تتمتع جميعها بصلاحيات محددة بوضوح. وتضطلع كل من لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بدور محوري في مراقبة المخاطر والتحقق والتأكيد. كما تتولى كل من لجنة إدارة المخاطر والامتثال ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية مهام الإشراف على مستوى الإدارة التنفيذية، لضمان التطبيق الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية ومتابعة أدائها.

الهيكل التنظيمي

يعتمد البنك هيكلًا تشغيلياً واضحاً، مدعوماً بمخطط تنظيمي ومصفوفة تفويض الصلاحيات يحددان التسلسل الهرمي لإعداد التقارير والمساءلة، ويتم ممارسة الصلاحيات المفوضة بحسن تقدير ومسؤولية، وتوثق جميع التفويضات من خلال هياكل اللجان ومصفوفات تفويض الصلاحيات المعتمدة. كما تساهم لجان مجلس الإدارة، وفقاً لنطاق اختصاصاتها، في دعم الحوكمة وتعزيز المساءلة والإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية.

إدارة المخاطر

المخاطر التشغيلية

يدير البنك المخاطر التشغيلية من خلال إطار متكامل يشمل الإبلاغ عن الحوادث، وإجراء التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة، واستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية، وتنفيذ اختبارات ضوابط الرقابة، إلى جانب المتابعة المركزية لمسائل المخاطر والإجراءات التصحيحية المرتبطة بها. وخلال عام 2025، سجل البنك انخفاضاً ملحوظاً في عدد الحوادث التشغيلية وحجم الخسائر المرتبطة بها، مما يعكس التحسن في آليات التعامل مع الحوادث وارتفاع مستوى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية. كما تم تنفيذ التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة عبر جميع الوحدات ذات الصلة، بهدف توثيق المخاطر التشغيلية وتقييم الضوابط المعمول بها، حيث خضعت جميع نتائج التقييم للمراجعة والتدقيق لضمان الالتزام بالمنهجيات المعتمدة وتعزيز المساءلة. وقد شهدت جودة هذه التقييمات وعملياتها تطوراً ملحوظاً خلال العام. كما استمرت مؤشرات المخاطر الرئيسية في أداء دورها كمؤشرات تحذيرية مبكرة لرصد أي ارتفاع محتمل في مستويات المخاطر أو احتمالية وقوع حوادث تشغيلية.

وفي عام 2025، تم تحديث هذه المؤشرات وإعادة تصميمها لتتوافق مع ملفات التقييم الذاتي المحدثة، بما أسهم في تحسين كفاءة المراقبة ودعم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. كما واصل البنك تنفيذ برامج منتظمة لاختبار الرقابة على كافة مجالات المخاطر، إلى جانب إجراء تقييمات مستمرة للتحقق من فعالية ضوابط الرقابة الرئيسية. وقد تحسنت جودة هذه الاختبارات ونتائجها خلال العام، بدعم من البرامج التدريبية الموجهة ومبادرات تطوير العمليات والمنهجيات. ويتم تتبع قضايا المخاطر والإجراءات التصحيحية بشكل مركزي، مع إجراء مراجعات دورية ورفع تقارير منتظمة إلى الإدارة، بما يضمن بقاء نظام تتبع المخاطر والإجراءات فعالاً من حيث التصميم والتطبيق. وبوجه عام، يُعد إطار إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد لدى البنك، بما يشمل الاستجابة للحوادث، وتقييم المخاطر، والمراقبة المستمرة، واختبار ضوابط الرقابة، وإدارة المشكلات، كافيًا وفعالاً في دعم أهداف البنك التشغيلية والرقابية.

إدارة استمرارية الأعمال

يعتمد البنك نظاماً متكاملًا لإدارة استمرارية الأعمال، مدعوماً بلوائح حوكمة شاملة وخطط معتمدة وبرامج اختبار منتظمة. وخلال عام 2025، تم توسيع نطاق تطبيق نظام استمرارية الأعمال، مع استمرار البنك في الحفاظ على شهادة ISO 22301:2019. وبناءً على التقييمات المنفذة، تُعد الضوابط الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال ملائمة وكافية. وتتولى وحدة

متخصصة في إدارة استمرارية الأعمال، تحت مظلة إدارة المخاطر، مسؤولة الإشراف على المخاطر المرتبطة باستمرارية الأعمال في البنك، واعتماد خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث، إلى جانب إدارة وتنفيذ اختبارات هذه الخطط. كما تم اعتماد سياسات وإجراءات واضحة لإدارة الأزمات والاتصال، لتنظيم آليات التعامل مع الاتصالات الخارجية في حال وقوع أي أزمة أو كارثة.

إدارة مخاطر الاحتيال

أنشأ البنك وحدة متخصصة لإدارة مخاطر الاحتيال تتولى تطوير استراتيجية منع الاحتيال وتطبيقها وتحديثها بشكل دوري وفقاً لنهج قائم على المخاطر وذلك لتأمين أعمال البنك وعملائه ضد مخاطر الاحتيال. ويطبق البنك نهجاً متعدد المستويات للوقاية من الاحتيال، يشمل ضوابط تشغيلية قوية على مستوى العمليات، والمراقبة المستمرة للتعاملات، وتنفيذ حملات توعية منتظمة حول الاحتيال تستهدف العملاء والموظفين. كما يعمل فريق متخصص على مدار الساعة لمراقبة المعاملات على مستوى جميع المنتجات والخدمات، بما يضمن الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة والاستجابة لها في الوقت المناسب. ويستخدم البنك أنظمة متقدمة للكشف عن الاحتيال ومنعه، بما في ذلك أدوات المراقبة الفورية للتعاملات وتحليل السلوكيات، بهدف تحديد مخاطر الاحتيال الناشئة والحد منها بشكل استباقي. ويتم مراجعة هذه الأنظمة وتطويرها بشكل منتظم لمواكبة التهديدات المتغيرة والمتطلبات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، يتعاون البنك بشكل وثيق مع نظرائه في القطاع، والجهات الرقابية، وأجهزة إنفاذ القانون، بهدف تعزيز معايير مكافحة الاحتيال على مستوى القطاع. وتُجرى التحقيقات في حالات الاحتيال المشتبه بها أو المؤكدة بكل صرامة، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أي ملاحظات يتم تحديدها. كما تخضع فعالية ضوابط إدارة مخاطر الاحتيال للمراجعة المستمرة، ويتم إدخال التحسينات اللازمة لضمان حماية أصول البنك والحفاظ على سمعته.

المعلومات والأمن السيبراني

يلتزم البنك بتطبيق أعلى معايير أمن المعلومات والأمن السيبراني لحماية بياناته وأنظمتها وأصحاب المصلحة. ويُعد نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) معتمداً وفق معيار ISO/IEC 27001، ومتوافقاً بالكامل مع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك معايير ضمان المعلومات في دولة الإمارات، وإطار ضوابط أمن العملاء لشبكة سويت، ومعايير أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع.

كما يعتمد البنك مجموعة شاملة من سياسات وإجراءات أمن المعلومات بما يضمن الحفاظ على سرية البيانات الهامة وسلامتها وتوافرها. ويتم مراجعة هذه السياسات وتحديثها بانتظام لمواجهة التهديدات المستجدة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية. كما يعتمد البنك مجموعة من الضوابط التقنية والتنظيمية، تشمل إدارة الصلاحيات، والتشفير، وأمن الشبكات، والمراقبة المستمرة، للحماية من التهديدات السيبرانية والوصول غير المصرح به.

وتقوم وحدة أمن المعلومات برفع تقارير منتظمة حول أوضاع مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني إلى الإدارة العليا واللجان المختصة. وخلال عام 2025، تمكن البنك من المحافظة على شهادة ISO 27001:2022، وحقق امتثالاً كاملاً في التقييمات المستقلة لضوابط الأمن السيبراني. كما عزز البنك قدراته الدفاعية الرقمية من خلال تطبيق حلول متقدمة لرصد التهديدات والاستجابة للحوادث، إلى جانب اعتماد أفضل الممارسات في إدارة مخاطر الأطراف الثالثة.

إدارة مخاطر الأفراد

يدرك البنك أن الإدارة الفعالة لمخاطر الأفراد تُعد عنصراً أساسياً في حماية سمعته المؤسسية، وتعزيز مرونته التشغيلية، وضمان الامتثال التنظيمي.

وتخضع عمليات التوظيف والتعيين والتأهيل لسياسات شاملة لتنظيم الموارد البشرية، تهدف إلى ضمان العدالة والشفافية والتوافق مع المتطلبات التنظيمية. ويتعين على جميع الموظفين الجدد إتقان برامج تدريب إلزامية تغطي مدونة السلوك المهني الخاصة بالبنك، والقيم المؤسسية، وأهم موضوعات الامتثال وإدارة المخاطر. كما يخضع كبار المديرين التنفيذيين ومسؤولي المخاطر الجوهرية لتقييمات صارمة للملاءمة والكفاءة وفقاً للمعايير التنظيمية، مع الحصول على الموافقات اللازمة من لجنة مجلس الإدارة المختصة.

كما يلتزم البنك بتنفيذ برنامج تدريبي إلزامي سنوي لكافة الموظفين، يهدف إلى ترسيخ الالتزام بالسياسات الأساسية والمتطلبات التنظيمية والمعايير الأخلاقية.

وتحدد مدونة السلوك المهني المبادئ التي توجه الموظفين نحو الالتزام بأعلى معايير النزاهة الفردية والمؤسسية، حيث يُطلب من جميع الموظفين تقديم إقرارات سنوية بالالتزام بمدونة السلوك المهني، بما يدعم الثقافة المؤسسية القائمة على السلوك الأخلاقي وعملية اتخاذ القرار الرشيدة. ويُعد نهج البنك في إدارة مخاطر الأفراد فعالاً في دعم الامتثال وتخفيف المخاطر وترسيخ الثقافة المؤسسية الأخلاقية.

التأمين

قام البنك بوضع برنامج تأميني شامل يهدف إلى الحد من الخسائر المالية الناشئة عن الاحتيال، وتلف الممتلكات، وانقطاع الأعمال، والمسؤولية العامة. ويخضع هذا البرنامج للمراجعة سنوياً لضمان توافقه مع سجل المخاطر المتطور للبنك ومتطلباته التشغيلية. كما يتم تقييم مستويات التغطية وشروط وثائق التأمين بانتظام لتوفير الحماية المناسبة لأصول البنك ومصالحه، بما يدعم أهداف إدارة المخاطر ويعزز قدرة البنك على التكيف والصمود.

إدارة مخاطر الائتمان

يدير البنك مخاطر الائتمان من خلال إطار عمل منظم يضمن تحديد المخاطر وتقييمها والسيطرة عليها بما يوافق المتطلبات التنظيمية ومستوى تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك. ويتم الإشراف على مخاطر الائتمان من خلال لجان متخصصة، ووفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي يشمل وحدات الأعمال، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي. وتخضع السياسات ومصفوفات تفويض الصلاحيات للمراجعة الدورية لضمان اعتماد مقترحات الائتمان من الجهات المخولة بذلك. ويدعم هذا النهج ممارسات التحوط في المخاطر، والامتثال التنظيمي، وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

إدارة الامتثال



الامتثال التنظيمي

تتولى وحدة سلوك السوق والامتثال التنظيمي مسؤولية ضمان الالتزام المستمر بجميع القوانين واللوائح والمتطلبات الرقابية المعمول بها. وتعتمد الوحدة ضوابط فعالة للتحقق من تنفيذ الالتزامات التنظيمية ومتابعتها ومراقبتها، وذلك باستخدام آليات واضحة للتقارير والتصعيد. وخلال عام 2025، واصل البنك تعزيز إطار الامتثال التنظيمي، بما يضمن الشفافية والمساءلة على مستوى كافة وحدات الأعمال.

سلوك السوق

يتبنى البنك إطار عمل شاملاً لإدارة سلوك السوق يعزز المعايير الأخلاقية والمعاملة العادلة للعملاء وسلامة الأسواق. وخلال عام 2025، عمل البنك على ترسيخ مبادئ سلوك السوق بشكل أعمق عبر تحديث السياسات والإجراءات وتنفيذ برامج تدريبية منتظمة. وتساهم هذه الجهود في دعم الامتثال التنظيمي، وتعزيز السلوك المسؤول، وضمان تحقيق نتائج عادلة للعملاء.

الإبلاغ عن المخالفات

شهدت إجراءات الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة لدى البنك المزيد من التطورات خلال عام 2025، من خلال تحسين السياسات ووسائل التواصل وآليات الإبلاغ. ويوفر البنك قناة مخصصة تتيح للموظفين الإبلاغ عن أي مخالفات بسرية تامة، حيث تخضع جميع البلاغات للتحقيق الدقيق ويتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وتساهم هذه الممارسات في تعزيز التزام البنك بمبادئ الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي على جميع المستويات.

إطار عمل الامتثال لمكافحة الجرائم المالية

يتبنى البنك إطار عمل فعال للامتثال لمكافحة الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية المعتمدة. ويشمل هذا الإطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة المعاملات، وفحص الأسماء والمدفوعات، وتقييم المخاطر، وتوفير تأكيدات الجهات المستقلة، والتواصل مع الجهات الرقابية، إلى جانب برامج التدريب والتوعية. وخلال عام 2025، تم تعزيز هذا الإطار بشكل إضافي لمواكبة المخاطر الناشئة والتوقعات التنظيمية المتطورة، بما يدعم التزام البنك بحماية أعماله وسمعته من مخاطر الجرائم المالية.

أنظمة مكافحة الجرائم المالية

يعتمد البنك على أنظمة متقدمة لتقييم مخاطر العملاء، ومراقبة المعاملات، وفحص العقوبات. وخلال عام 2025، تم إدخال تحسينات جوهرية على هذه الأنظمة، شملت تطبيق آليات تقييم المخاطر المتغيرة وتعزيز سيناريوهات الرصد والرقابة، بما يضمن التعرف المبكر على المخاطر المحتملة والحد منها في الوقت المناسب. وتأتي المراجعات الدورية والتحديثات المستمرة لمنهجيات الرصد والمراقبة لتكتمل هذه التطورات التقنية، بما يتناسب مع المعايير المعتمدة في القطاع والتوجيهات التنظيمية.

مراقبة الامتثال والاختبارات

قامت وحدة مراقبة الامتثال والاختبارات بتوسيع نطاق أنشطتها خلال العام، مع التركيز على مجالات المخاطر الرئيسية والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتم تنفيذ اختبارات ضمان الجودة بشكل منتظم إلى جانب المراجعات المستقلة للامتثال، حيث جرى التعامل مع أي ثغرات يتم رصدها من خلال خطط عمل رسمية وفي الوقت المناسب. ويُعد تصميم وتشغيل أنشطة مراقبة الامتثال والاختبارات كافيين، مع استمرار تطويرها بما يواكب التغيرات في البيئة التنظيمية.

التدقيق الداخلي والمراجعات الرقابية

التدقيق الداخلي

يعمل قسم التدقيق الداخلي باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية، ويقدم تأكيدات موضوعية بشأن كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة في البنك. ويعتمد القسم خطة تدقيق قائمة على المخاطر، يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتشمل مراجعات دورية لاسيما للوظائف والعمليات الرئيسية. وخلال عام 2025، تم التعامل مع جميع الملاحظات الجوهرية من خلال خطط عمل منظمة، مع متابعة التقدم المُحرز ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق. ويؤدي قسم التدقيق الداخلي دوراً فعالاً في دعم التزام البنك بالرقابة القوية والتحسين المستمر.

المراجعات الرقابية

خضع البنك خلال عام 2025 لعدد من المراجعات الرقابية التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وجهات رقابية أخرى. وقد تعامل البنك مع جميع المجالات التي تحتاج إلى التحسين بشكل سريع وفعال، وتم إدارة البنود المفتوحة حتى إغلاقها وفق الجداول الزمنية المتفق عليها. ويتسم نهج البنك في التعامل مع الجهات الرقابية بالاستباقية والشفافية، بما يضمن الالتزام الكامل بالمتطلبات الإشرافية ومعالجة أي فرص للتحسين في الوقت المناسب.

الخلاصة

بالنظر إلى العوامل الواردة في الفقرات السابقة، يؤكد مجلس الإدارة أن البنك يتمتع بنظام فعال للرقابة الداخلية. وقد تم تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والسياسات والإجراءات اللازمة لضمان الامتثال للوائح ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية، ويرى مجلس الإدارة أنها كافية وملائمة لعام 2025.

تمت الموافقة على هذا البيان من قبل لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتاريخ 14 يناير 2026، ومن قبل مجلس الإدارة بتاريخ 21 يناير 2026.

عن مجلس الإدارة وبالنيابة عنه
سعادة أحمد عبد الكريم جلفار

تشكيل مجلس الإدارة وتعيينه ومدته

تعزيز المرونة من خلال الحوكمة الرشيدة

بنك دبي التجاري، شركة مساهمة عامة أسست بموجب القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، بصيغته المعدلة من وقت إلى آخر. وطبقاً لنص المادة (19) من النظام الأساسي، تتم إدارة البنك والإشراف عليه من خلال مجلس إدارة يتألف من أحد عشر (11) عضواً، ويتم انتخاب كل عضو منهم من قبل المساهمين، بحيث يشغلون مناصبهم في مجلس إدارة البنك لمدة ثلاث (3) سنوات.

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 6 مارس 2024. تنتهي مدة مجلس الإدارة الحالي باجتماع الجمعية العمومية المقرر انعقاده في مارس 2027.

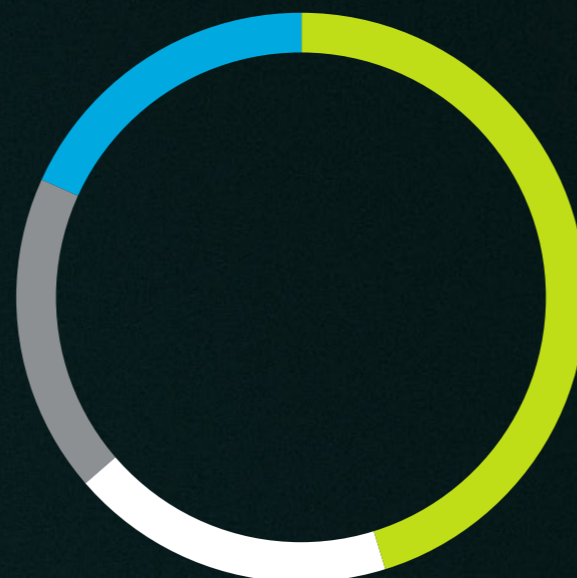
يتكون مجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة مستقلين وستة (6) أعضاء غير مستقلين كما في 31 ديسمبر 2025.

أعضاء غير تنفيذيين **100%**

نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة **45%**

عدد اجتماعات مجلس الإدارة **6**

مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة



5 ● 0-3 سنوات

2 ● 6-9 سنوات

2 ● 9-12 سنة

2 ● أكثر من 12 سنة

من 0 إلى 3 سنوات

- سعادة أحمد عبد الله بن بيات (2024)
- الدكتور عبدالله محمد آل كرم (2024)
- السيد هادي طاهر بدري (2024)
- السيد سعود محمد عبيدالله (2024)
- الآنسة موزة عمر الفطيم (2024)

من 6 إلى 9 سنوات

- سعادة أحمد عبد الكريم جلفار (2018)
- السيد عبد الواحد الفهيم (2018)

من 9 إلى 12 سنة

- السيد بطي سعيد محمد الكندي (2015)
- الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم (2015)

أكثر من 12 سنة

- السيد خالد الرستمان (2008)
- السيد علي الفردان (2011)

العمر



1 ● أقل من 40

2 ● 40 - 50

5 ● 50 - 60

3 ● أكثر من 60

اختيار أعضاء مجلس الإدارة

الجدارة الجماعية في المهارات والخبرات

إنشاء مجلس الإدارة واختيار أعضائه

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بسمعة طيبة ومكانة مهنية مرموقة ويؤدون واجباتهم بموضوعية واستقلالية. وبموجب سياسة اختيار مجلس الإدارة وجدارته وتنوعه، يحرص البنك على أن يكون المرشحون المقترحون لعضوية مجلس الإدارة أفراداً ذوي سمعة طيبة ومؤهلين ومشهود لهم بخبرتهم وكفاءتهم ومؤهلاتهم وتوافرهم والتزامهم تجاه المهام المسندة إليهم. ويدعم البنك تعزيز التنوع من حيث الجنس والعمر والمعرفة والخبرة، مما يساهم في إثراء عمليات صنع القرار ويوفر مجموعة متنوعة من وجهات النظر.

تقييم الأهلية والكفاءة

يتعين على جميع المرشحين المقترحين استيفاء معايير الأهلية والكفاءة التالية عند التعيين، والاستمرار في استيفاء هذه المتطلبات طوال فترة عملهم، وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

- التمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة؛
- التمتع بسجل حافل من التصرف بأمانة والأخلاقيات الرفيعة والنزاهة والسمعة الطيبة؛
- لديهم سجل جيد في السلوك المالي؛
- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بطريقة عقلانية وموضوعية ومستقلة، وعدم وجود أي تضارب في المصالح قد يؤثر على سلوكهم؛
- امتلاك الوقت الكافي لتكريس أنفسهم بالكامل لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم؛
- المساهمة في تحقيق الجدارة الجماعية لمجلس الإدارة؛ و
- تلبية أي متطلبات إضافية محددة في اللوائح المعمول بها.

يُشترط الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قبل تعيين أو إعادة تعيين أي عضو في مجلس الإدارة. وقبل تقديم أي طلب، تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة التحقق من استيفاء المرشح لجميع معايير الكفاءة والملاءمة، والتأكد من أن التشكيلة الجماعية لمجلس الإدارة تتضمن مجموعة متكاملة من المهارات والكفاءات والخبرات اللازمة لدعم حوكمة رشيدة وفعالة، وضمان ممارسات وعمليات سليمة.

تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يُعد تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة نهجاً منظماً واستباقياً يهدف إلى ضمان استمرارية المجلس واستقرار أدائه. ويشمل هذا النهج تحديد الأفراد المؤهلين لشغل المناصب الرئيسية، والعمل على إعدادهم وتأهيلهم، وتسهيل انتقالهم إلى تلك المناصب، مع الأخذ في الاعتبار الشواغر المتوقعة وغير المتوقعة. وقد صُممت هذه العملية للحفاظ على مجلس إدارة فعال ومتوازن، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، وبما يضمن إتماماً وراسخاً للإشراف على أداء البنك وأعماله، ويحافظ على كفاءة الحوكمة والتوافق الاستراتيجي.

وخلال العام، قامت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بمراجعة خطة تعاقب أعضاء مجلس الإدارة والموافقة عليها، وتشمل رئيس مجلس الإدارة ونائبه، بالإضافة إلى رئيس ونائب رئيس كل لجنة من لجان المجلس. كما تحدد الخطة اثنين من الخلفاء المعيّنين للمجلس، وذلك لضمان استمرارية العمل في حال حدوث أي استقالة أو مغادرة غير متوقعة خلال فترة عضوية المجلس.

ويسترشد مخطط التعاقب القيادي بالمبادئ التالية:

- **ضمان الاستمرارية:** تحديد المرشحين المؤهلين والكفاءات اللازمة للحد من أي تأثيرات محتملة خلال فترة انتقال القيادة.
- **التوافق مع الاستراتيجية:** تمكين مجلس الإدارة من الحفاظ على اتساقه مع أولويات البنك المتغيرة والتكيف مع البيئة الخارجية.
- **ضمان التنوع:** تعزيز التنوع في المهارات والمعرفة والخبرة والكفاءة والجنس، بما يتواءم مع أهداف البنك والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.
- **الحد من المخاطر:** تعزيز قدرة مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر السمعة بكفاءة تامة من خلال توفير وجهات نظر متنوعة ومستقلة.
- **الالتزام باللوائح التنظيمية:** ضمان الامتثال لمعايير الحوكمة، بما في ذلك متطلبات الأهلية والنزاهة، مما يساهم في الحد من المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** إرساء آلية واضحة ومنظمة لتعيين أعضاء مجلس الإدارة، بما يعزز الثقة والمصداقية.
- **بناء ثقة أصحاب المصلحة:** إظهار مستوى متقدم من نضج ممارسات الحوكمة والالتزام بالاستقرار طويل الأجل، مما يعزز ثقة المساهمين والجهات التنظيمية.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

- يؤدي أعضاء مجلس الإدارة دوراً أساسياً متكاملًا في حوكمة البنك، وتتضمن مسؤولياتهم اعتماد استراتيجية البنك، ووضع استراتيجية تقبل المخاطر وإدارة المخاطر لدى البنك، بالإضافة إلى مراقبة ورصد الأداء المالي للبنك، وإرساء إطار الحوكمة المؤسسية، واعتماد القيم المؤسسية للبنك والموافقة عليها. وفي إطار أدائهم لواجبات الرعاية والسرية والولاء للبنك، تشتمل المسؤوليات الرئيسية العامة لأعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
 - الإشراف على شؤون البنك، والاطلاع على التغييرات الجوهرية في أعمال البنك والبيئة الخارجية إضافة إلى التصرف لحماية المصالح طويلة الأمد للبنك وأصحاب المصلحة؛
 - الإشراف على وضع أهداف واستراتيجية أعمال البنك واعتمادها، ومراقبة ورصد تنفيذها؛
 - ضمان ثقافة مؤسسية سليمة من خلال تحديد نموذج يُحتذى به، وتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بفعالية، وفرض الإجراءات التأديبية حيال السلوك غير المقبول؛
 - الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة الخاص بالبنك ومراجعته بشكل دوري بهدف ضمان بقائه مناسباً في ضوء التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حجم البنك، وتعقيده، واستراتيجية أعماله، والأسواق، والمتطلبات التنظيمية؛
 - ضمان قيام الإدارة العليا بتنفيذ الأنظمة والعمليات والضوابط المتوافقة مع توجيهات مجلس الإدارة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية. ويشمل ذلك إدارة المخاطر الشاملة والمستقلة، والامتثال، ووظائف التدقيق، بالإضافة إلى نظام فعال وشامل للضوابط الداخلية؛
 - تحديد مستوى تقبل البنك للمخاطر بالتعاون مع الإدارة العليا، مع الأخذ في الاعتبار الصورة التنافسية والتنظيمية والمصالح طويلة الأمد للبنك واحتمالات التعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفعالية؛
 - الإشراف على مدى امتثال البنك لمستوى تقبل المخاطر وحدود المخاطرة، وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة؛
 - اعتماد السياسات الرئيسية والإشراف على تنفيذها، بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة الحوكمة، وسياسة إدارة المخاطر، وسياسة الامتثال وسياسات التدقيق الداخلية.
 - تحمل المسؤولية عن البيانات المحاسبية والمالية، شريطة احتفاظ البنك بدور مالي قوي؛
 - اعتماد البيانات المالية السنوية، وطلب إجراء مراجعات مستقلة للمجالات الأساسية والهامة لدى البنك؛
 - الموافقة على اختيار الإدارة العليا والإشراف على أدائها؛
 - الإشراف على نهج البنك فيما يتعلق بالتعويضات والمكافآت، بما في ذلك مراقبة ورصد ومراجعة تعويضات الإدارة التنفيذية، وتقييم مدى توافقها مع ثقافة البنك، ومستوى تقبله للمخاطر، ومصالح مساهميه.
- ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف التام على النافذة الإسلامية للبنك، والتأكد من ملاءمة إطار الحوكمة الشرعية لأنشطة نافذة الصيرفة وحجمها. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ترشيح أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC) للجمعية العمومية للمساهمين. كما يجب على مجلس الإدارة وضع واعتماد وتنفيذ السياسات الداخلية المتعلقة بالنافذة الإسلامية، والامتثال للشرعية الإسلامية بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.



استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تُعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية، إذ تتيح لأعضاء مجلس الإدارة تولي مناصب تخدم مصالح المساهمين على أفضل وجه، وبما يضمن عدم وجود تضارب في المصالح. وقد حدد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال أنظمتها ومعاييرها الخاصة بحوكمة الشركات، المعايير التالية لعدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة:

أ. العمل لمدة تتجاوز اثني عشرة (12) سنة متتالية، اعتباراً من تاريخ التعيين؛

ب. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى قد عملوا كموظفين في البنك أو شركاته التابعة خلال السنتين (2) الماضيتين؛

ت. إذا كان عضو مجلس الإدارة قد عمل في شركة تقدم أعمال استشارية للبنك أو مجموعته، أو كان شريكاً فيها، أو عمل بهذه الصفة خلال السنتين (2) الماضيتين؛

ث. أن يكون عضو مجلس الإدارة قد أبرم أي عقد خدمات شخصية مع البنك أو مجموعته خلال السنتين (2) الماضيتين؛

ج. أن يكون عضو مجلس الإدارة مرتبطاً بأي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من البنك أو مجموعته؛

ح. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى شريكاً أو موظفاً لدى مدقق حسابات البنك خلال السنتين (2) الماضيتين؛

خ. أن يكون لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في الوقت الحالي أو فيما مضى، في عقود ومشروعات البنك أو شركاته

التابعة المبرمة خلال السنتين (2) الماضيتين، وتتجاوز القيمة الإجمالية لهذه المعاملات الحد الأدنى بنسبة 5% من رأس مال البنك المدفوع، أو ما قيمته خمسة ملايين درهم إماراتي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة عمل البنك ولا تنطوي على شروط تفضيلية؛ و

د. أن يكون عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) مالكاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لنسبة 10% أو أكثر من رأس مال البنك، أو يكون ممثلاً لمساهم يملك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من 10% من رأس مال البنك.

لا تنطبق الأحكام الواردة في البنود من (ب) إلى (ج) على أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين من قبل مساهم حكومي.

تم إجراء اختبار استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في مطلع 2025، وتبين بعد ذلك وجود خمسة (5) أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة "مستقلين" وذلك طبقاً لتعريف لوائح الحوكمة المؤسسية، وهم السيد بطي الكندي، والسيد عبد الواحد الفهيم، وسعادة أحمد جلفار، والسيد سعود عبيدالله، والشبخ مكتوم بن حشر آل مكتوم.

مهارات مجلس الإدارة وخبراته

كفاءات إضافية لمجلس الإدارة

بالإضافة إلى المهارات الأساسية المذكورة، يمتلك مجلس الإدارة مجموعة من القدرات المتخصصة التي تعزز عملية صنع القرار وإدارة المخاطر:

مهارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومخاطر المناخ

خبرة واسعة في القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يتيح تقديم الدعم والتوجيه بشأن التمويل المستدام، وإدارة مخاطر المناخ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

خبرة في الحوكمة المؤسسية

فهم شامل لمبادئ الحوكمة، والأطر التنظيمية، وأفضل الممارسات لضمان المساءلة والامتثال.

خبرة في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي

معرفة متعمقة في التقنيات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، بما يدعم الابتكار والكفاءة التشغيلية.

إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال

دراية جيدة بسبل تعزيز مرونة المؤسسات خلال الأزمات الاقتصادية أو التشغيلية أو المتعلقة بالسمعة، والتعامل بكفاءة مع المتغيرات الجيوسياسية. ويشمل ذلك وضع خطط الطوارئ لضمان استمرارية الأعمال، والتخفيف من المخاطر الناجمة عن التحولات السياسية والاقتصادية العالمية.

إشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم

مهارات متقدمة في إدارة العلاقات مع المساهمين، والجهات التنظيمية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يعزز الشفافية والثقة.

مهارات تقييم الائتمان

القدرة على مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الهامة بما يتوافق مع معايير إدارة مخاطر الائتمان، وبما يضمن اتخاذ قرارات إقراض حكيمة ومدروسة.

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يمتلكون بشكل جماعي المهارات والمعارف والخبرات اللازمة لإدارة البنك وتوجيهه بكفاءة. ويواصل مجلس الإدارة، من خلال لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، التحقق من مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة قياساً على الأهداف المحددة في مصفوفة مهارات مجلس الإدارة وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، لضمان تحقيق الإشراف والحوكمة الفعالة. وتساهم هذه المصفوفة في تقييم مهارات أعضاء مجلس الإدارة الحالية قياساً على المهارات المطلوبة، وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية، واستراتيجية البنك، وأفضل الممارسات محلياً وعالمياً.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برنامج تطوير مهني مستمر للحفاظ على معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتعزيزها وتحسينها وصقلها. وتسعى هذه المبادرة إلى ضمان تمتع الأعضاء بالمهارات اللازمة والاستعداد الجيد لأداء مهام الإشراف الفعال في بيئة ديناميكية ومتطورة. كما أنها تهدف إلى ضمان امتلاك مجلس الإدارة لمجموعة متنوعة من المهارات والخبرات المتوافقة مع أهداف البنك الاستراتيجية وعدم وجود ثغرات جوهرية في خبرات أعضائه.

فيما يلي الخبرات والمعارف والقدرات والصفات الأخرى المطلوب توافرها في أعضاء مجلس إدارة البنك (وفقاً لمصفوفة مهارات مجلس الإدارة):

عدد أعضاء مجلس الإدارة	المهارات والخبرات
11	الاستراتيجية، والفتنة المالية، والحنكة التجارية
9	الخدمات المصرفية و/أو المالية
6	التكنولوجيا
11	الدور القيادي في المؤسسات كبيرة الحجم/ ثقافة بيئة العمل
5	المكافآت
8	التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال
4	التمويل الإسلامي

وفيما يلي تفاصيل رسوم حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة:

النسبة	الوصف
%50	القيمة الزمنية للحضور
%40	الاستعداد للاجتماع
%10	وسائل النقل وغيرها

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يحرص البنك على أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة متوافقة مع القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها، وسياسة مكافآت مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العمومية. كما يحرص على مراعاة مستوى الالتزام والمسؤولية التي يتحملها الأعضاء، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المحددة لضمان تناسب المكافآت مع العوائد طويلة الأجل المستحقة للمساهمين.

ووفقاً للمتطلبات التنظيمية السارية، يتلقى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت ثابتة، تشمل مبلغاً سنوياً محدداً تقره الجمعية العمومية، بالإضافة إلى استرداد التكاليف المرتبطة مباشرة بأداء مهامهم ومسؤولياتهم، على ألا تتجاوز مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 10% من صافي الأرباح، مع استثناء المكافآت أو أي أنظمة حوافز تعتمد على أداء البنك.

ويعمل بنك دبي التجاري على ضمان الشفافية تجاه المساهمين وكافة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تضمين ملاحظة في تقرير حوكمة الشركات، توضح بشكل دقيق وتفصيلي المكافآت التي يتلقاها أعضاء مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم بنك دبي التجاري بدفع المبلغ الإسمي، والذي يخضع للمراجعة بشكل دوري من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، كرسوم حضور لكل اجتماع من اجتماعات لجنة مجلس الإدارة، وذلك كجزء من استرداد التكاليف المرتبطة مباشرة بأداء مهامهم ومسؤولياتهم.



وفي عام 2026، تبلغ قيمة المكافآت المقترحة 27,270,000 درهم إماراتي، على أن يتم التوصية بعرضها لاعتمادها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2026.

فيما يلي تفاصيل المبالغ التي سيحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة في فبراير 2026 كمكافآت لعام 2025 بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام 2026:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	المبلغ المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	3,300,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	2,397,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستمان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000

يتم خصم جزء من الأجر السنوي لعضو مجلس الإدارة في حال عدم حضوره اجتماع مجلس الإدارة، إذا لم يقدم إشعاراً مسبقاً بالغياب، أو في حال رفض أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين قبول إشعار الغياب المقدم.

يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين إزاء البنك والمساهمين والأطراف الخارجية عن أي أعمال احتيال، أو إساءة استخدام للصلاحيات، أو إخفاء معلومات جوهرية، أو إفصاح غير دقيق، أو مخالفة لأحكام قانون الشركات، والمتطلبات التنظيمية المعمول بها، والنظام الأساسي للبنك. وفي مثل هذه الحالات، يتم خصم المبلغ الذي تحدده الجهة القانونية أو التنظيمية أو المحكمة من الأتعاب السنوية للعضو. ومع ذلك، يجوز للجمعية العمومية أن تقرر إعفاء الأعضاء من هذه الغرامات أو جزء منها إذا تبين أن هذه المخالفات لم تكن نتيجة إهمال أو خطأ من جانب المجلس.

قد يؤدي الأداء المالي السلبي أو الخسارة الصافية التي يسجلها البنك في سنة مالية، بصفة عامة، إلى انكماش إجمالي تعويضات مجلس الإدارة. ويجوز للمصرف المركزي أن يفرض تخفيضات إضافية على إجمالي تعويضات المجلس إذا كان الأداء المالي السلبي ناتجاً عن عدم الامتثال للوائح أو الإهمال أو الخطأ من جانب مجلس الإدارة.

ويتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة سنوياً من جانب مساهمي البنك بناءً على توصية من مجلس الإدارة. وفي عام 2025، حصل أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ 27,270,000.00 درهم إماراتي كمكافأة للسنة المالية 2024، وفقاً لموافقة المساهمين.

فيما يلي تفاصيل المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة في مارس 2025 كمكافآت لعام 2024 تطبيقاً لقرار الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في مارس 2025:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	المبلغ المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	3,300,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	2,397,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستمان - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	2,397,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	2,397,000

في عام 2025، دفع بنك دبي التجاري مبلغاً إجماليًا قدره 2,820,000 درهم إماراتي كأتعاب عن حضور الجلسات وفقاً للتفاصيل الواردة أدناه:

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	اللجنة	عدد اجتماعات اللجان التي حضرها العضو	إجمالي أتعاب حضور الجلسات (بالدرهم الإماراتي)
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	10	150,000
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	10	165,000
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	5	85,000
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	31	480,000
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	10	150,000
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	27	455,000
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	25	375,000
8	السيد خالد عبد الواحد الرستماني - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة	16	240,000
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة	10	165,000
10	السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة 3. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	30	450,000
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	1. لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة 2. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة	7	105,000

حصص مساهمة أعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025

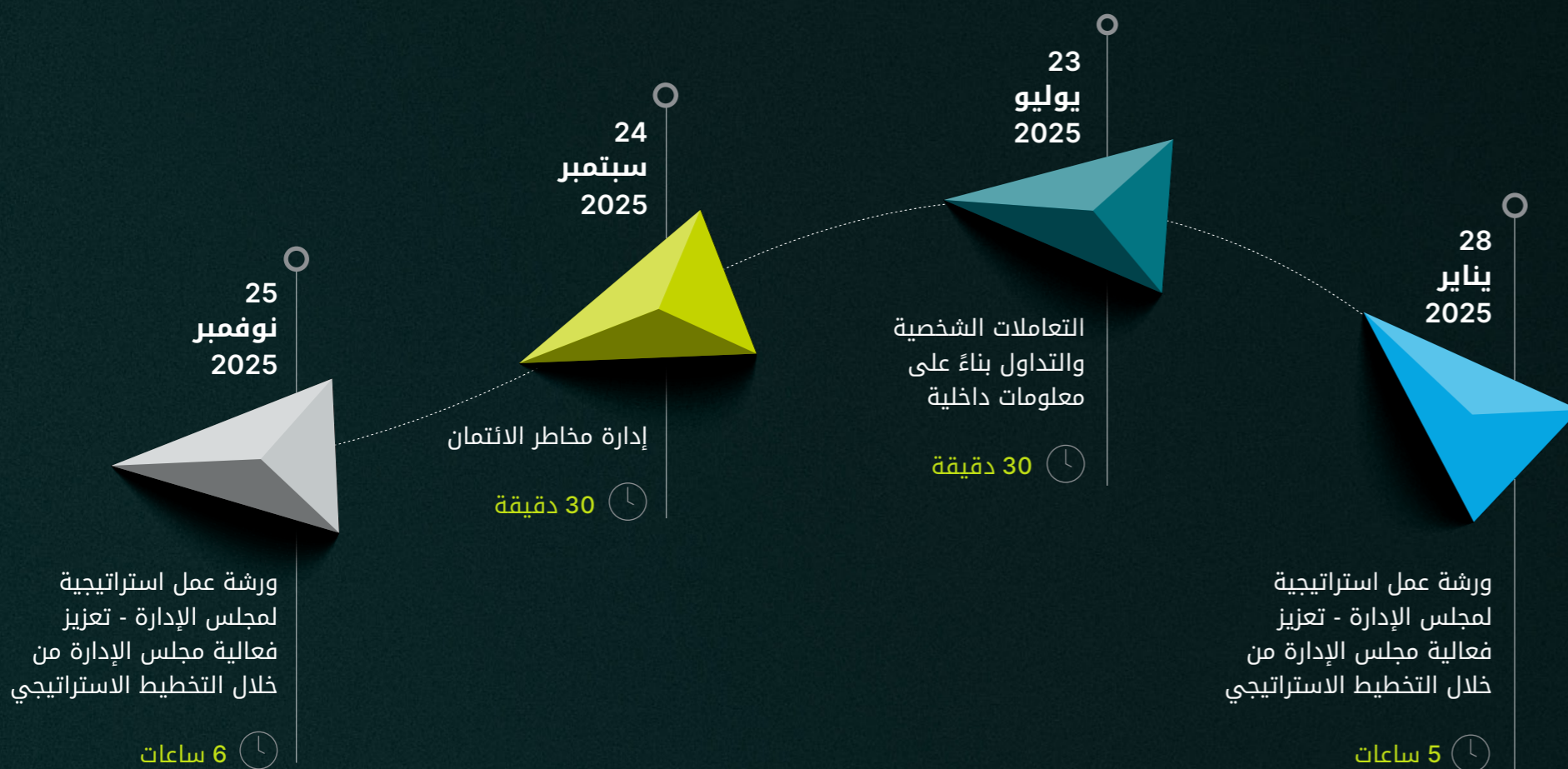
عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم في بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2024	عدد الأسهم في بنك دبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2025	التغيير في حصص المساهمة
سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد عبد الواحد الرستمانى - عضو مجلس الإدارة	4,325,941	4,325,941	لا يوجد
الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	145,622	145,622	لا يوجد
السيد سعود محمد عبيدالله - عضو مجلس الإدارة	35,003,200*	لا يوجد	35,003,200*
الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	18,516,800	18,516,800	لا يوجد

*مملوكة لورثة محمد إبراهيم عبيدالله

التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

في عام 2025، حضر أعضاء مجلس الإدارة أربع (4) جلسات حول عدة مواضيع كما هي محددة في الجدول أدناه:

أنشطة التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2025



اعتمد البنك سياسة التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة لجميع القضايا والمخاطر المحلية والدولية المتعلقة بالقطاع المالي. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز التنمية المستدامة وطويلة الأمد للبنك من خلال التحسين المستمر لمستوى كفاءة أداء مجلس الإدارة.

وبالتوافق مع متطلبات السياسة المعتمدة والإطار التنظيمي السائد، يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برامج التطوير المهني المستمرة التي تهدف إلى تعزيز معارفهم وصقل مهاراتهم وقدراتهم، بما يضمن جاهزيتهم للإشراف الفعال في بيئة عمل ديناميكية ودائمة التغير. كما يساهم هذا النهج في ضمان تمتع المجلس بمجموعة متكاملة ومتنوعة من المهارات والخبرات التي تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتساهم في معالجة أي فجوات جوهرية محتملة في الخبرة الجماعية للمجلس.

وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة إكمال ما لا يقل عن عشر (10) ساعات سنوياً من التطوير المهني المستمر. ويُشترط أن تكون هذه الساعات ذات صلة مباشرة بمسؤوليات العضو لضمان استمرار كفاءته في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتطبيق أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي. وتساهم هذه المبادرة في دعم قدرة المجلس على الاستجابة بكفاءة وفعالية للتحديات المستجدة والتغييرات التنظيمية.

تتولى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مسؤولية الإشراف على برنامج التطوير المهني المستمر، بما في ذلك مراجعة واعتماد خطة التطوير المهني السنوية وميزانية التدريب المرتبطة بها. كما تضمن اللجنة مواءمة أنشطة التطوير المهني المستمر مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوفير الموارد اللازمة لتقديم برامج تطوير مهني عالية الجودة. ويساهم هذا الإطار الإداري في تعزيز التزام البنك بالحفاظ على مجلس إدارة يتمتع بمستويات عالية من الكفاءة والفعالية.

تقييم أداء مجلس الإدارة

تقييم موضوعي بناء

بالتوازي مع المتطلبات التنظيمية والتزام البنك التام بمبادئ النزاهة والمساءلة، يجري البنك تقييماً سنوياً لأداء مجلس الإدارة في نطاق تحقيق أهدافه. ويشمل هذا التقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه، وأعضاء المجلس بصفة فردية، إضافة إلى تقييم مدى استقلالية أعضائه. كما يتم الاستعانة بجهة خارجية مستقلة لإجراء تقييم شامل لأداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة، وذلك قبل انتهاء فترة عضويته البالغة ثلاث سنوات. وتهدف هذه العملية إلى ضمان اضطلاع مجلس الإدارة بدور فعال واستباقي يمكنه من الوفاء بجميع التزاماته في بيئة عمل ديناميكية ومتغيرة.

ويتمثل الغرض من هذه التقييمات في تقييم أداء وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة، وفعالية مجلس الإدارة ككل، بالإضافة إلى تحديد الثغرات في المهارات والخبرات والكفاءات التي تحتاج إلى معالجة، لتعزيز فعالية مجلس الإدارة وضمان الامتثال لمتطلبات الملاءمة والكفاءة.

وتنطوي العملية، بشكل عام، على إجراء استطلاعات رأي مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للحصول على الملاحظات وردود الفعل باستخدام مقياس تقييم، وإجراء مقابلات فردية مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وتحليل استجاباتهم للاستبيانات والمقابلات، ومن ثم إعداد تقرير بالنتائج لعرضه على مجلس الإدارة بالكامل. وعليه يناقش المجلس محتوى التقرير، ويضع خطة عمل، ويراجع مستوى التقدم المُحرز في التنفيذ بشكل دوري.

وخلال عام 2025، أجرى البنك تقييماً داخلياً لأداء مجلس الإدارة، مع مراعاة فعالية العوامل التالية خلال عمليات تقييم المجلس الأخيرة:

فعالية هيكل وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه.

الاجتماعات وجدول أعمالها.

التواصل والتفاعل مع مجلس الإدارة والإدارة العليا.

التعلم والتطوير.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

مؤشرات الأداء الرئيسية للأعضاء.

تقييم امتثال مجلس الإدارة ولجانه للوائح التنظيمية.

التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة.

فيما يلي أبرز نقاط القوة التي تم تحديدها خلال التقييم الداخلي لمجلس الإدارة لعام 2025:

تشكيل مجلس الإدارة: بيئة متوازنة من الأعضاء ذوي الخبرة والأعضاء الجدد، مما يضمن تنوع وجهات النظر وإثراء المناقشات.

معايير الحوكمة: يلتزم مجلس الإدارة ولجانه بأعلى معايير الحوكمة المعمول بها، بما يخدم مصالح جميع أصحاب المصلحة بكفاءة وفعالية.

كفاءة اللجان: تؤدي اللجان مهامها بفعالية عالية وتنسق أعمالها بما يناسب أفضل الممارسات المهنية.

الاحترافية: يتمتع مجلس الإدارة بمستوى رفيع من الاحترافية، بما يساهم في دعم النجاح المستدام للبنك وترسيخ ثقافة الأداء المتميز.

التوثيق والنقاش: عمليات مُدارة بكفاءة مع توثيق متكامل، ونقاشات متعمقة حول المخاطر وإجراءات التخفيف منها.

الالتزام: مستوى عالٍ من الالتزام يتمثل في انتظام الحضور، والاستعداد الجيد، والمشاركة الفعالة من جميع أعضاء مجلس الإدارة.

الامتثال التنظيمي: الامتثال الكامل للوائح ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

مؤشرات الأداء الرئيسية: تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة لأعضاء المجلس بكفاءة تامة.

هيكل اللجان: وجود عدد مناسب من اللجان يغطي جميع مجالات الإشراف الأساسية، وربما أكثر من اللازم.

التعلم المستمر: مشاركة فعالة لأعضاء المجلس في برامج التطوير والتدريب، للحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة والملاءمة.

الإشراف على المخاطر: مناقشة فعالة ونقد بناء لطلبات الائتمان وإجراءات التخفيف، بما يعزز الحوكمة الرشيدة للمخاطر.

التركيز الاستراتيجي: توسيع نطاق التركيز على الاستراتيجية طويلة الأجل وتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك عقد اجتماعات استراتيجية متخصصة.

إشراك أصحاب المصلحة: التركيز على شؤون العملاء والموظفين خلال مناقشات مجلس الإدارة، مما يعزز الشفافية والقدرة على الاستجابة.

إدارة تضارب المصالح

يلتزم البنك بضمان عدم تأثير حالات تضارب المصالح سلباً على مصالح عملائه أو مساهميه أو غيرهم من أصحاب المصلحة. ويتم تحقيق ذلك من خلال تحديد حالات تضارب المصالح ومنعها وإدارتها بفاعلية. وقد وضع البنك سياسات مخصصة لإدارة تضارب المصالح لكل من مجلس الإدارة والموظفين، توفر إرشادات واضحة للتعامل مع حالات تضارب المصالح الفعلية والمتصورة، بما يضمن الحفاظ على القيم الأخلاقية للبنك، ودعم اتخاذ قرارات موضوعية ومحايدة.

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإبلاغ عن حالات تضارب المصالح المحتملة وعدم المشاركة في اتخاذ قرارات قد ينشأ عنها تضارب في المصالح، وذلك لضمان أن تكون القرارات التجارية مبنية على مبادئ أخلاقية ودون تحيز. ويتم تسجيل حالات تضارب المصالح في محاضر الاجتماعات وسجلات تضارب المصالح التي يحتفظ بها البنك. وقد تم تسجيل أكثر من 10 حالات تضارب مصالح محتملة لأعضاء مجلس الإدارة في عام 2025، حيث تنحى الأعضاء عن المشاركة في اتخاذ القرارات.

يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا الإعلان كتابياً عن أي حالات تضارب مصالح محتملة عند تعيينهم. يشمل ذلك حالات تضارب المصالح المتعلقة بأقاربهم من الدرجة الأولى وأي مناصب رسمية أو مهنية يشغلونها. كما يجب عليهم إخطار البنك بأي تغييرات لاحقة تتعلق بهذه المناصب المعلنة خلال فترة عملهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم الحصول على إقرارات دورية من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد أي حالات تضارب مصالح محتملة.

إدارة التعاملات الشخصية وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية

يلتزم البنك التزاماً كاملاً بالحفاظ على نزاهة الأسواق وتعزيز ثقة المستثمرين، وذلك من خلال الإدارة الصارمة للتعاملات الشخصية وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية. ويتم تحقيق ذلك عبر سياسات وإجراءات شاملة تنطبق على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، بما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأعلى المعايير الأخلاقية.

وتحدد سياسة "التعاملات الشخصية وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية" الخاصة بالبنك إرشادات واضحة تهدف إلى منع إساءة استخدام السوق، والتداول بناءً على المعلومات الداخلية، والتلاعب في الأسواق. ويلتزم جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة بالامتناع عن استخدام المعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور لتحقيق مكاسب شخصية أو الإضرار بالآخرين. كما تنص السياسة على أنه لا يجوز لأي موظف أو عضو مجلس إدارة، يمتلك معلومات جوهرية غير معلنة، المشاركة في أي عمليات تداول، أو التوصية أو التشجيع على التداول استناداً إلى تلك المعلومات. وتُفرض كذلك قيود صارمة على التداول خلال فترات حظر التداول، إلى جانب حظر أي تلاعب بالمعلومات أو بالمعاملات.

ولضمان الشفافية والمساءلة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا الإفصاح كتابياً عن أي تعاملات شخصية تتعلق بالأوراق المالية الخاصة بالبنك. ويتم تقديم هذه الإفصاحات عند التعيين، وعند حدوث أي تغييرات لاحقة، وكذلك بصورة دورية طوال مدة العضوية أو شغل المنصب. كما يُطلب من جميع الموظفين المطلعين تقديم إقرارات رسمية تُقر بمسؤولياتهم والتزاماتهم القانونية بموجب هذه السياسة.

ويحتفظ البنك بسجلات للموظفين المطلعين، ويقوم بمراقبة أنشطة التداول، ويفرض فترات حظر للتداول بهدف منع أي معاملات غير مصرح بها. وتخضع أي مخالفات أو محاولات للتحايل على السياسة لإجراءات تأديبية، كما يتم توثيق جميع الحالات ذات الصلة والإبلاغ عنها إلى الجهات المختصة. ويحرص البنك أيضاً على تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية منتظمة لضمان إدراك جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لالتزاماتهم والعواقب المترتبة على عدم الامتثال.

ومن خلال هذه التدابير الصارمة، يحرص البنك على حماية سمعته، وصون مصالح أصحاب المصلحة، وضمان تنفيذ جميع أنشطته بأعلى مستويات النزاهة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها.

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يدرك مجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة قد تسهم في تحقيق منافع مالية وتجارية واقتصادية للأفراد والمؤسسات. غير أن هذه المعاملات قد تنطوي على حالات تضارب مصالح محتملة أو فعلية، وقد تثير تساؤلات حول مدى توافقها مع المصالح الأفضل للبنك وأصحاب المصلحة فيه.

وفي هذا الصدد، ووفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، يلتزم البنك ومجلس إدارته والإدارة العليا وجميع المسؤولين والموظفين، بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة، بالتأكد من أن جميع هذه المعاملات تُنفذ على أساس مستقل، وكذلك التأكد من وجود نظام رقابة فعال للإشراف على تنفيذ هذه المعاملات وإدارة التعرضات المرتبطة بها بشكل ملائم.

وعليه، يلتزم مجلس إدارة البنك والإدارة العليا وجميع المسؤولين والموظفين، بما في ذلك الموظفون المعينون في الشركات التابعة والزميلة، بالامتثال للأنظمة المعمول بها وسياسة البنك الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة. ولا يُسمح لهم بإبرام أي معاملات قد تنطوي على إساءة استخدام أو تلحق أضراراً بالبنك أو بمواعديه أو دائنيه أو عملائه أو غيرهم من أصحاب المصلحة.

توفر سياسة البنك الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة إرشادات واضحة بشأن الشفافية، وتحدد مستوى الأهمية النسبية لهذه المعاملات. كما تهدف السياسة إلى منع أي تضارب في المصالح عند تنفيذ هذه المعاملات، وضمان الإبلاغ والإفصاح والامتثال للإطارين القانوني والتنظيمي المعمول بهما. وتحدد السياسة المعاملات التي تخضع للموافقة المسبقة، وتلك التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة أو أي من لجانته المختصة، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية السارية.

وعند النظر في الموافقة على معاملة مع طرف ذي صلة أو رفضها، سواء من قبل مجلس الإدارة أو أي من لجانته، يتعين الأخذ في الاعتبار، إلى جانب أي عوامل أخرى يراها المجلس مناسبة، ما يلي:

01

ما إذا كانت المعاملة ذات الصلة قد تم إبرامها بشروط لا تقل ملاءمة للبنك عن الشروط المتاحة عادة لطرف ثالث غير تابع في ظروف مماثلة أو مشابهة.

02

نتائج أي تقييمات ذات صلة، إن وُجدت، بما في ذلك ما إذا كانت المعاملة قد خضعت لإجراءات طرح عطاءات ونتائجها، ومراجعة منهجية التقييم المستخدمة، والأساليب البديلة المتاحة لتقييم المعاملة، ومدى مصلحة الطرف ذي الصلة فيها.

كما يتعين على أعضاء مجلس الإدارة، عند تقييم أي معاملة مع طرف ذي صلة، مراجعة المعلومات التالية:

شروط وأحكام المعاملة.

طبيعة ومدى مصلحة الطرف ذي الصلة في المعاملة.

الغرض من المعاملة وتوقيتها وقيمتها.

دور البنك ومدى مشاركته في المعاملة.

أي أحكام أو قيود مرتبطة بالمعاملة، أو مخاطر محتملة قد تؤثر على سمعة البنك.

لا يجوز للأفراد الذين يستفيدون من أي معاملة مع طرف ذي صلة، و/أو الأشخاص المرتبطين بهم، المشاركة في عملية الموافقة على المعاملة أو إدارتها بأي شكل من الأشكال.

يتم الإفصاح عن جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في القوائم المالية وتقرير الحوكمة المؤسسية، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يضمن أعلى مستويات الشفافية والمساءلة.

لمزيد من التفاصيل حول معاملات الأطراف ذات الصلة المنفذة خلال عامي 2024 و2025، يرجى الرجوع إلى الملاحظة (33) في البيانات المالية، والجدول أدناه:

أطراف أخرى ذات علاقة		أطراف حكومية ذات علاقة		أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	-	323,460	183,650	-	-	المستحق من البنوك
3,327,045	2,113,238	207,403	31,800	69,348	53,184	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي
-	-	554,518	346,599	-	-	الاستثمار في الأوراق المالية، بالصافي
293,009	254,677	-	1,812	-	-	قبولات بنكية
267,526	268,552	1	7,251	-	-	اعتمادات مستندية
400,400	503,448	174,252	270,447	-	-	ضمانات
276,261	578,275	796,575	725,336	1,846	4,016	التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة
-	-	35,880	12,817	-	-	المستحق للبنوك
1,255,042	1,631,131	6,325,647	7,193,683	183,367	385,698	ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء
253,250	177,762	38,731	4,190	5,562	5,181	دخل الفوائد والعمولات
90,970	50,749	268,431	300,368	3,207	10,031	مصرفات الفوائد
6,653	13,173	-	-	-	-	توزيعات الأرباح المستلمة من شركة زميلة

في عام 2025، عقد مجلس الإدارة ستة (6) اجتماعات. وفيما يلي تفاصيل الأعمال الرئيسية التي تمت مناقشتها في الاجتماعات الأساسية لمجلس الإدارة على مدار العام:

التاريخ	الموضوعات الرئيسية
29 يناير 2025	<ul style="list-style-type: none"> مستجدات اجتماعات اللجان النتائج المالية لعام 2024 الموافقة على جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية الموافقة على تعديل عقد التأسيس للبنك الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك الموافقة على سياسة مكافآت مجلس الإدارة الموافقة على تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024، بما في ذلك بيان فعالية نظام الرقابة الداخلية الموافقة على تقرير الاستدامة للبنك الموافقة على تقرير الشريعة السنوي لعام 2024 الصادر من جانب لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وخطة الامتثال الشرعي السنوية لعام 2025
23 أبريل 2025	<ul style="list-style-type: none"> مستجدات اجتماعات اللجان النتائج المالية للربع الأول الموافقة على استراتيجية إدارة المواهب الموافقة على استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات الموافقة على سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات الموافقة على دليل اجتماعات مجلس الإدارة واللجان
23 يوليو 2025	<ul style="list-style-type: none"> مستجدات اجتماعات اللجان النتائج المالية للربع الثاني عرض شامل لمبادرات التحول تقرير شكاوى العملاء الموافقة على مكافآت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الموافقة على تعيين الدكتورة بشرى الجسمي عضواً متدرجاً في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الموافقة على طلبات الائتمان التطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة: التعاملات الشخصية والتداول بناءً على معلومات داخلية
24 سبتمبر 2025	<ul style="list-style-type: none"> مستجدات اجتماعات اللجان استعراض لوحة معلومات مجلس الإدارة المستجدات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال مستجدات شؤون الموظفين الموافقة على طلبات الائتمان الموافقة على مؤشرات المخاطر وتعريفاتها خطة تعاقب أعضاء مجلس الإدارة سياسات مجلس الإدارة التطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة: اعتبارات أساسية لمراجعة طلبات الائتمان
22 أكتوبر 2025	<ul style="list-style-type: none"> مستجدات اجتماعات اللجان النتائج المالية للربع الثالث تقرير شكاوى العملاء مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المستجدات المتعلقة بالشريعة الإسلامية من خلال اجتماع مع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أداء الخزينة
10 ديسمبر 2025	<ul style="list-style-type: none"> مستجدات اجتماعات اللجان ميزانية عام 2026 المستجدات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال مستجدات محفظة الاستثمار الموافقة على طلبات الائتمان

اجتماعات مجلس الإدارة

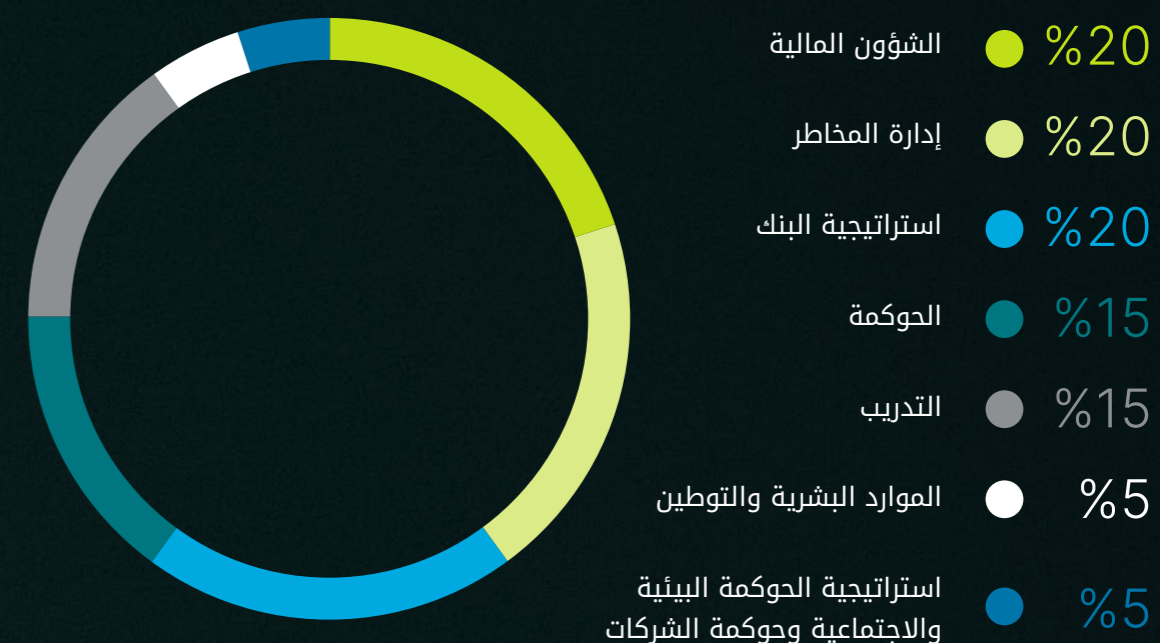
يتم تحديد جداول ومواعيد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان في بداية كل عام، ويتم تعميم الجدول الزمني لمواعيد الاجتماعات مسبقاً، بما يتيح لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان تنظيم جداول مواعيدهم وضمان المشاركة البناءة والفعالة في الاجتماعات. ويمكن إعادة جدولة مواعيد الاجتماعات إذا لزم الأمر، وذلك بعد الحصول على موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة المعنية.

يتم إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة من قبل أمين سر مجلس الإدارة، وبالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، على أن يتم توزيع أوراق ومواد الاجتماعات قبل خمسة أيام عمل من تاريخ انعقاد الاجتماع، بما يوفر الوقت الكافي للأعضاء للاستعداد المسبق.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة النظر في الموضوعات الأساسية بالنسبة إلى توجهات البنك، ومنها أداء الأعمال، والتخطيط طويل المدى، والاستراتيجية، وتقبل المخاطر وإدارتها، وخطط التعاقب الوظيفي، والموارد البشرية.

يتلقى أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري معلومات وتقارير ذات صلة بمهامهم ومسؤولياتهم. وتشمل مستندات المجلس تقارير من الرئيس التنفيذي والرئيس المالي وكبار أعضاء الإدارة، وفق جدول محدد ومنتظم. كما يتم إدراج المحاضر الرسمية لاجتماعات اللجان المختلفة ضمن ملف مستندات مجلس الإدارة، ويقدم رئيس كل لجنة تحديداً لأعضاء المجلس في بداية كل اجتماع حول أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال اجتماع اللجنة.

الوقت المخصص لاجتماعات مجلس الإدارة لعام 2025



حضور اجتماعات مجلس الإدارة

الرقم التسلسلي	أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو
1	سعادة أحمد عبد الكريم جلفار - رئيس مجلس الإدارة	6/6
2	سعادة أحمد عبدالله بن بيات - نائب رئيس مجلس الإدارة	6/6
3	الدكتور عبدالله محمد آل كرم - عضو مجلس الإدارة	6/6
4	السيد عبد الواحد الفهيم - عضو مجلس الإدارة	6/6
5	السيد علي فردان الفردان - عضو مجلس الإدارة	6/6
6	السيد بطي سعيد محمد الكندي - عضو مجلس الإدارة	6/6
7	السيد هادي طاهر بدري - عضو مجلس الإدارة	6/5
8	السيد خالد عبد الواحد الرستمان - عضو مجلس الإدارة	6/4
9	الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - عضو مجلس الإدارة	6/6
10	السيد سعود محمد عبدالله - عضو مجلس الإدارة	6/6
11	الآنسة موزة عمر الفطيم - عضو مجلس الإدارة	6/4

لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

اجتماعات لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
8 يناير 2025	5/5	
21 يناير 2025	5/5	
11 فبراير 2025	5/5	
27 فبراير 2025	5/4	السيد هادي طاهر بدري
12 مارس 2025	5/5	
26 مارس 2025	5/5	
16 أبريل 2025	5/5	
30 أبريل 2025	5/5	
14 مايو 2025	5/5	
28 مايو 2025	5/4	السيد عبد الواحد الفهيم
11 يونيو 2025	5/5	
25 يونيو 2025	5/3	السيد خالد الرستمانى السيد سعود عبيدالله
9 يوليو 2025	5/5	
29 يوليو 2025	5/4	السيد خالد الرستمانى
20 أغسطس 2025	5/4	السيد سعود عبيدالله
3 سبتمبر 2025	5/4	السيد خالد الرستمانى
17 سبتمبر 2025	5/5	
1 أكتوبر 2025	5/5	
16 أكتوبر 2025	5/4	السيد خالد الرستمانى
5 نوفمبر 2025	5/5	
19 نوفمبر 2025	5/4	السيد خالد الرستمانى
17 ديسمبر 2025	5/4	السيد خالد الرستمانى

دور اللجنة

- فوض مجلس الإدارة لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة له بصلاحيات تقتصر على ما يلي:
- الموافقة على التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الكبرى التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للإدارة التنفيذية.
 - الموافقة على برامج المنتجات الائتمانية المعتمدة ضمن برامج محددة.
 - الإشراف على نهج البنك فيما يتعلق بمعظم التعرضات الائتمانية الأكثر أهمية في محفظته على المستوى القطاعي والفردي.
 - مراجعة جودة محفظة استثمارات البنك والاتجاهات المؤثرة عليها.
 - الإشراف على فعالية استراتيجية الاستثمار والسياسات المعتمدة لدى البنك.

تشكيل اللجنة

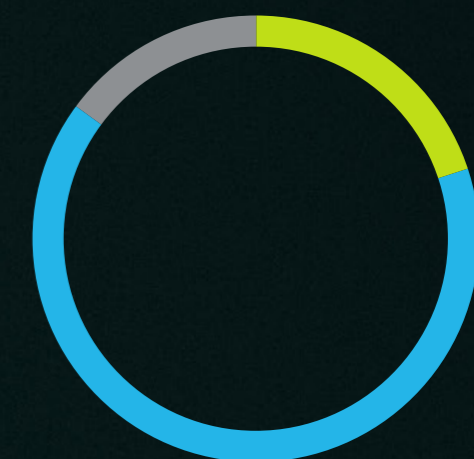
تتألف لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة - ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة مستقلين وعضوين (2) غير مستقلين.

السيد بطي الكندي	رئيس - مستقل
السيد عبد الواحد الفهيم	عضو - مستقل
السيد سعود عبيدالله	عضو - مستقل
السيد خالد الرستمانى	عضو - غير مستقل
السيد هادي طاهر بدري	عضو - غير مستقل

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية لعام 2025

اجتماعات لجنة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية - المواضيع الرئيسية

التسهيلات الائتمانية	20%
استراتيجية الاستثمار	65%
أداء الأعمال	15%



بيان رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025. تعقد اللجنة اجتماعاتها، في المتوسط، مرة كل أسبوعين، مع قيام أعضائها عند الحاجة بمراجعة القضايا المطروحة للمناقشة وإبداء آرائهم بشأنها خارج إطار الاجتماعات الرسمية. وخلال عام 2025، واصلت اللجنة أداء مهامها ومسؤولياتها بكفاءة وانتظام، حيث عقدت 22 اجتماعاً خلال العام، مع تسجيل معدلات مرتفعة من الحضور والمشاركة الفاعلة من قبل أعضاء اللجنة.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، واصلت اللجنة جهودها لضمان توافق القروض والاستثمارات المعتمدة مع الأهداف الاستراتيجية لأعمال البنك، ومستوى تقبل المخاطر المعتمد لديه. وشملت المهام الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة خلال العام ما يلي:

- مراجعة واعتماد مقترحات الإقراض للشركات والأفراد.
- الإشراف على قرارات الإدارة المتعلقة بمقترحات الإقراض ضمن إطار تفويض الصلاحيات المعتمد.
- مراجعة وتقديم التوصيات بشأن أي تعديلات مقترحة على سياسة ومصفوفة تفويض الصلاحيات.
- الإشراف على أنشطة منح وتوزيع القروض وفقاً للسلطات والصلاحيات المعتمدة.
- مراجعة وتقديم التوصيات بشأن التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات، إلى جانب سياسات الاستثمار المعتمدة لدى البنك.
- مراجعة أداء محفظة الاستثمارات واستثمارات الأفراد التي تم تنفيذها ضمن إطار تفويض الصلاحيات المعتمد.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول الأنشطة الرئيسية والقرارات الجوهرية للجنة.
- مراجعة أداء البنك مقارنة بإطار الرقابة الاحترازية التنظيمية والأهداف الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- تقييم التغييرات التي تطرأ على مستوى تقبل البنك للمخاطر المحلية، ودرجة التعرض للمخاطر على الصعيد الخارجي.
- مراجعة معايير التعرض والقدرة على استيعاب المخاطر تجاه بعض القطاعات الاقتصادية.
- مراجعة التأثير المتوقع للتطورات التنظيمية الجديدة، بما في ذلك متطلبات التعرضات الكبيرة ومعايير مخاطر الائتمان.
- مراجعة التحسينات التي تم إدخالها على أنظمة وعمليات البنك المتعلقة بإدارة التعرضات الائتمانية ذات الأداء الضعيف.
- مراجعة المستجدات وتقديم التوصيات المتعلقة بعدد من حالات الإقراض الكبيرة ذات الأداء الضعيف.

بشكل عام، ساهمت لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة، وبالتعاون مع اللجان الأخرى، بشكل فعال في تنفيذ استراتيجية نمو البنك، مع الحفاظ على نهج متوازن وحكيم في إدارة المخاطر، بما يتلاءم مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

وستواصل اللجنة خلال عام 2026 جهودها لتعزيز ثقافة الأداء العالي والنمو المستدام، ودعم طموحات عملائنا، والوفاء بالتزاماتنا تجاه أصحاب المصلحة.

السيد بطي الكندي

رئيس لجنة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

- فوض مجلس الإدارة لجنة الاستراتيجية صلاحيات محددة تقتصر على ما يلي:
- الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية واستكشاف فرص النمو للبنك وأعماله.
 - متابعة تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والإشراف على استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات التحول الرقمي الشاملة.
 - مراقبة الأداء التشغيلي والمالي ومقارنته بالأهداف المحددة.
 - توصية مجلس الإدارة بأي مجالات يمكن للبنك من خلالها تحسين أو تعديل عملياته أو استراتيجيته أو مجالات أعماله.

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة من أربعة (4) أعضاء مجلس إدارة - عضو (1) مجلس إدارة مستقل وثلاثة (3) أعضاء غير مستقلين.

سعادة أحمد بن بيات	رئيس - غير مستقل
الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم	عضو - مستقل
السيد علي الفردان	عضو - غير مستقل
الآنسة موزة الفطيم	عضو - غير مستقل

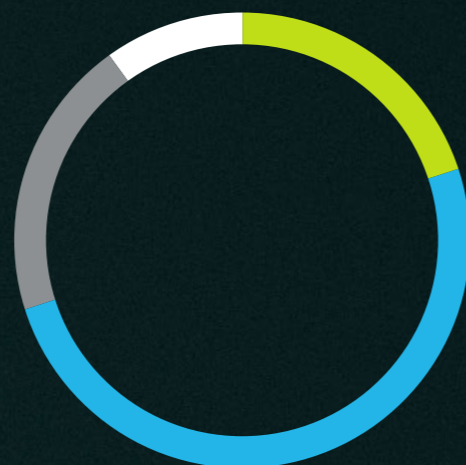
اجتماعات لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
12 فبراير 2025	4/4	
16 أبريل 2025	4/3	الآنسة موزة الفطيم
16 يوليو 2025	4/4	
15 سبتمبر 2025	4/4	
25 نوفمبر 2025	4/4	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة الاستراتيجية - المواضيع الرئيسية

تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي	20%
الاستراتيجية	50%
الذكاء الاصطناعي	20%
المسؤولية الاجتماعية للشركات	10%



بيان رئيس لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة لسنة 2025.

تولت اللجنة مسؤولية مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات والتعاون مع الإدارة لاستكشاف فرص النمو للبنك ودعم أعماله، وقامت اللجنة أيضاً بتقييم استراتيجية البنك التي وضعتها الإدارة وواصلت متابعة مستوى التقدم المُحرز في تنفيذ الأهداف مقابل الاستراتيجية. والجدير بالذكر أن اللجنة وضعت لوحة معلومات للاستراتيجية حتى يتسنى لها مراجعة مستوى التقدم المُحرز في المبادرات الاستراتيجية بشكل منتظم ودوري. وقد تولت اللجنة القيام بما يلي على وجه الخصوص:

- مراجعة الاستراتيجية العامة التي أعدتها الإدارة وأقرها مجلس الإدارة.
- مراجعة لوحة معلومات الاستراتيجية.
- مراجعة فرص الأعمال والمنتجات الاستراتيجية الجديدة التي قدمتها الإدارة.
- مراجعة خارطة الطريق للتحويل الاستراتيجي الرقمي والتكنولوجي ومستوى التقدم المُحرز في تنفيذها.
- الاطلاع على أحدث تطورات الأسواق حول الذكاء الاصطناعي وفرص الأعمال المرتبطة به.
- الاطلاع على التحديات الجغرافية والفرص المتاحة في مختلف الأسواق.
- مراجعة استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتطورات القطاع ومستوى التقدم المُحرز في تنفيذها.
- مراجعة التطورات التنظيمية والآثار الاستراتيجية المرتبطة بها على البنك.

وبشكل عام، قادت لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة، بالتعاون مع اللجان الأخرى، المناقشات والريادة الفكرية، حيث كان لها دور رائد في توجيه مسيرة البنك نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو في الأسواق في الوقت الحالي وفي المستقبل.

وفي عام 2026، ستواصل اللجنة جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجية البنك ومتابعة وتقييم مستوى التقدم الاستراتيجي المُحرز في تحقيق الأهداف. كما ستواصل اللجنة أداء دورها الريادي لطرح الأفكار والتخطيط والقيادة الاستراتيجية بما يدعم مسيرة البنك نحو الوفاء بالتزاماته تجاه كافة أصحاب المصلحة.

سعادة أحمد عبدالله بن بيات
رئيس لجنة الاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة



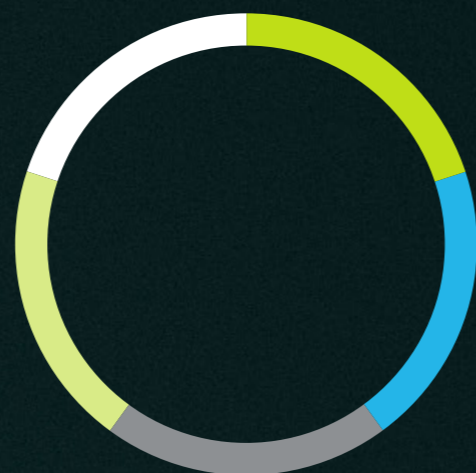
لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
19 فبراير 2025	5/5	
23 أبريل 2025	5/4	السيد هادي طاهر بدري
16 يوليو 2025	5/5	
10 سبتمبر 2025	5/5	
8 ديسمبر 2025	5/5	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال - المواضيع الرئيسية



دور اللجنة

- فوض مجلس الإدارة لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية، وتقتصر على ما يلي:
- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة الإدارة المتعلقة بتحمل المخاطر والتخفيف من تبعاتها.
 - الإشراف على جميع المخاطر (المالية وغير المالية) والأنشطة المرتبطة بالمخاطر.
 - تحديد ومراقبة درجة تقبل البنك للمخاطر ومراقبة الأداء مقابل ذلك.
 - مراجعة السياسات والموافقة عليها، حيث تتحمل اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
 - مراقبة حالات التعافي الجوهرية، واعتماد عمليات إعادة الهيكلة أو التسويات المالية ذات الصلة، بما في ذلك الشطب وزيادة المخصصات (ويُشار إليها مجتمعة باسم "إجراءات إعادة الهيكلة والتعافي المالي").

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة، ثلاثة (3) أعضاء مستقلين، وعضوين (2) غير مستقلين.

السيد عبد الواحد الفهيم	رئيس - مستقل
السيد بطي الكندي	عضو - مستقل
السيد سعود عبيدالله	عضو - مستقل
سعادة أحمد بن بيات	عضو - غير مستقل
السيد هادي طاهر بدري	عضو - غير مستقل

بيان رئيس لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة المخاطر والامتثال لعام 2025.

يفوض مجلس الإدارة سلطة الإشراف على المخاطر إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، والتي تتولى مسؤولية الإشراف والمراقبة على إطار إدارة المخاطر المؤسسية للبنك، بما في ذلك ضمان تطبيقه وفعالته عبر جميع الأنشطة الرئيسية لعمليات البنك. وتشمل اختصاصات لجنة المخاطر والامتثال الإشراف على المخاطر المالية وغير المالية التي يتعرض لها البنك، بما يضمن متانة وفعالية الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية، إلى جانب الإشراف على الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وضمان تطبيق متطلبات إدارة المخاطر بكفاءة في جميع الأنشطة الرئيسية للبنك.

تتولى لجنة المخاطر والامتثال مراجعة واعتماد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، ويشمل ذلك ثقافة المخاطرة، ومستوى تقبل المخاطرة، وتحديد درجة تحمل المخاطر، وتحديد المخاطر وتقييمها، وتقنيات إدارة المخاطر. كما توافق لجنة المخاطر والامتثال على سياسات المخاطر والامتثال، ومستوى تقبل المخاطرة، وأطر العمل وعملية التقييم الداخلي السنوي لكفاية رأس المال، بما في ذلك نتائج اختبارات الضغط. كما تشرف على تنفيذ العمليات والضوابط والأنظمة التي تدعم الامتثال الكامل للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأداء الحالي والمتوقع لقدرة البنك على تحمل المخاطر. كما تتلقى اللجنة تحديثات منتظمة من الإدارة بشأن المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك والضوابط المرتبطة بها. ويشمل ذلك تقارير ربع سنوية حول ملف مخاطر البنك وأداء المحافظ مقارنة بمستوى تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك.

كما تعمل لجنة المخاطر والامتثال على التأكد من قيام الإدارة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لرصد المخاطر الجوهرية القائمة والناشئة وإدارتها والإبلاغ عنها، بما في ذلك أي تجاوزات قائمة أو متوقعة لمستويات تحمل المخاطر المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة بمسؤولية مراجعة واعتماد طلبات استرداد الائتمان وإعادة الهيكلة، وتكوين المخصصات، وشطب الديون التي تتجاوز حدود صلاحيات الإدارة، بالإضافة إلى الإشراف على كفاية وفعالية نهج البنك في إدارة التعرضات الائتمانية ذات الأداء الضعيف.

في عام 2025، عقدت اللجنة خمسة (5) اجتماعات، وفيما يلي بعض البنود على جدول أعمال هذه الاجتماعات:

- مراجعة ومناقشة المخاطر الرئيسية والناشئة التي حددتها الإدارة وإجراءات التخفيف منها. ويتضمن ذلك تقييماً شاملاً لمرونة العمليات، ومخاطر الاحتيال، والمخاطر الجيوسياسية، ومخاطر الموارد البشرية، ومخاطر المناخ، والامتثال لقواعد مكافحة الجرائم المالية وسلوكياتها، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- تلقي التحديثات حول نشاط اختبار الضغط في البنك والإشراف عليه والتأكد من خضوع أي تطورات كبيرة لاختبار الضغط على مستوى البنك بأكمله.
- مراجعة جميع خطط الامتثال وإدارة مختلف المخاطر، بما في ذلك خطة الامتثال، وخطة المراقبة واختبار الامتثال، وخطة ضمان مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى غيرها من خطط الامتثال وإدارة المخاطر ذات الصلة.
- مراجعة ومناقشة واعتماد المراجعات السنوية للمخاطر والامتثال والسياسات الرئيسية الأخرى للبنك، بما في ذلك إطار إدارة المخاطر.
- مراجعة تعرضات المحفظة الائتمانية والمخاطر الأخرى مقابل حدود المخاطر ومستوى تقبل المخاطر.
- مراجعة واعتماد مقترحات الائتمان المتعلقة بوحدة التعافي المالي وإعادة الهيكلة.
- مراجعة حوادث المخاطر التشغيلية والاحتياطية، بما في ذلك تحديد الأسباب الجذرية وإجراءات التخفيف التي اتخذتها الإدارة.
- الإشراف على فعالية الضوابط المطبقة لإدارة مخاطر الامتثال وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة، لاسيما في مجال مكافحة غسل الأموال والعقوبات.
- تقييم أداء وحدة الامتثال للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في دعم أهداف البنك.
- اعتماد اختصاصات لجنة إدارة المخاطر والامتثال، وعقد جلسة مغلقة مع رئيس قسم إدارة المخاطر مرتين سنوياً لتلقي ملاحظات مستقلة وتأكيدات حول فعالية ممارسات إدارة المخاطر.

بصفة عامة، تمت إدارة المخاطر بكفاءة بما يتوافق مع مقاييس مستوى تقبل البنك للمخاطر. وقامت الإدارة بمعالجة التباينات من خلال تنفيذ خطط تصحيحية مناسبة، إلى جانب اتخاذ إجراءات فعالة لتخفيف المخاطر.

السيد عبد الواحد الفهيم

رئيس لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة



لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

دور اللجنة

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في توفير الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وعملية التدقيق، ونظام الرقابة الداخلية للبنك، والامتثال للقوانين واللوائح، من خلال ما يلي:

- مراقبة جودة وسلامة البيانات المالية وأي إعلانات رسمية تتعلق بالأداء المالي.
- مراجعة أنظمة التدقيق والرقابة الداخلية المعمول بها حالياً لضمان سلامتها وملاءمتها للغرض.
- تلقي ودراسة التقارير والتوصيات من إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والإدارة.
- مراقبة الامتثال للقوانين واللوائح.
- مراقبة حالات الإبلاغ عن المخالفات والاحتيال المحددة.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتقارير المالية وتعيين وإعادة تعيين وعزل المدقق الخارجي، والموافقة على أتعاب وشروط توظيف رئيس التدقيق الداخلي.
- مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- التحقق من استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي والخارجي.
- مراجعة واعتماد السياسات، حيث تقع على عاتق اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة مع البنك والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة قبل إبرام هذه المعاملات.
- التوصية بإجراء تعديلات على مكافآت رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي، ورفع هذه التوصيات إلى لجنة مكافآت مجلس الإدارة. ومن منظور تقييم الأداء والمكافآت المتغيرة، تقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بهما، والتقييم السنوي للأداء، وقيمة المكافأة السنوية، ورفع التوصيات ذات الصلة إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. كما تتشاور لجنة التدقيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة برئيس التدقيق الشرعي الداخلي.

تشكيل اللجنة

تتألف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة (3) أعضاء مجلس إدارة، وجميعهم مستقلون.

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم - رئيس - مستقل

سعادة أحمد جلفار - عضو - مستقل

السيد عبد الواحد الفهيم - عضو - مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
27 يناير 2025	3/3	
21 أبريل 2025	3/3	
21 يوليو 2025	3/3	
20 أكتوبر 2025	3/3	
8 ديسمبر 2025	3/3	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة التدقيق - المواضيع الرئيسية

- 35% مستجدات التدقيق الداخلي
- 20% مستجدات التدقيق الشرعي الداخلي
- 15% مراجعة السياسات والمسائل المتعلقة بالحوكمة
- 30% النتائج المالية



بيان رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقرير لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025. عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات في عام 2025، للقيام بمسؤولياتها وفقاً لاختصاصات لجنة التدقيق. وقد قامت لجنة التدقيق بتقييم جودة وسلامة البيانات المالية للبنك والتقارير المالية، وتأكدت من فعالية إطار عمل الرقابة الداخلية. كما اجتمعت اللجنة مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي بشكل منتظم، دون حضور الإدارة التنفيذية، لمناقشة المسائل المتعلقة بالمجالات التي تقع ضمن اختصاص اللجنة. وركزت اللجنة على أن توفر خطة التدقيق الداخلي لعام 2025 ضمانات كافية بأن الضوابط والرقابة الداخلية لدى البنك ظلت قوية وفعالة، كما تابعت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. كما راجعت لجنة التدقيق الملاحظات التي أشار إليها المدققون الداخليون والخارجيون، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الرقابة المالية، والجهات التنظيمية الأخرى، وتأكدت من اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بهذه الملاحظات. وقد مارست لجنة التدقيق الرقابة على أداء وفعالية وأنشطة وظيفة التدقيق الداخلي في البنك (وبشكل منفصل، أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي) وراجعت التحديثات على خطة التدقيق والتوظيف، مع الأخذ في الاعتبار سياسات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح بشأن الضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي. وقامت اللجنة أيضاً بتقييم مؤهلات وأداء واستقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين، وراجعت واعتمدت نطاق العمل المقترح من قبل المدققين الخارجيين لعام 2025. وتعرب لجنة التدقيق عن سرورها بمواصلة تعزيز "خطوط الدفاع الثلاثة" للبنك، مع إحراز تقدم قوي في جميع الخطوط.

آفاق مصرفية واعدة لعام 2026

نتطلع قدماً نحو عام جديد نستكمل فيه نهجنا المتميز حيث يضم الجدول الزمني للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات لعام 2026، وستركز هذه الاجتماعات على سلامة ونزاهة البيانات المالية لبنك دبي التجاري، والالتزام بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وتقييم ومراقبة المدققين الداخليين والخارجيين، بالإضافة إلى ضمان أن خطة التدقيق الداخلي لعام 2026 تعكس خطة المخاطر الحالية والناشئة. وستواصل اللجنة أيضاً تنسيق أنشطتها مع لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

كما ستستمر لجنة التدقيق في الإشراف على استقلالية وأداء المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي.

الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم
رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

تشكيل اللجنة

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة من خمسة (5) أعضاء مجلس إدارة، عضوين (2) مستقلين وثلاث (3) أعضاء غير مستقلين.

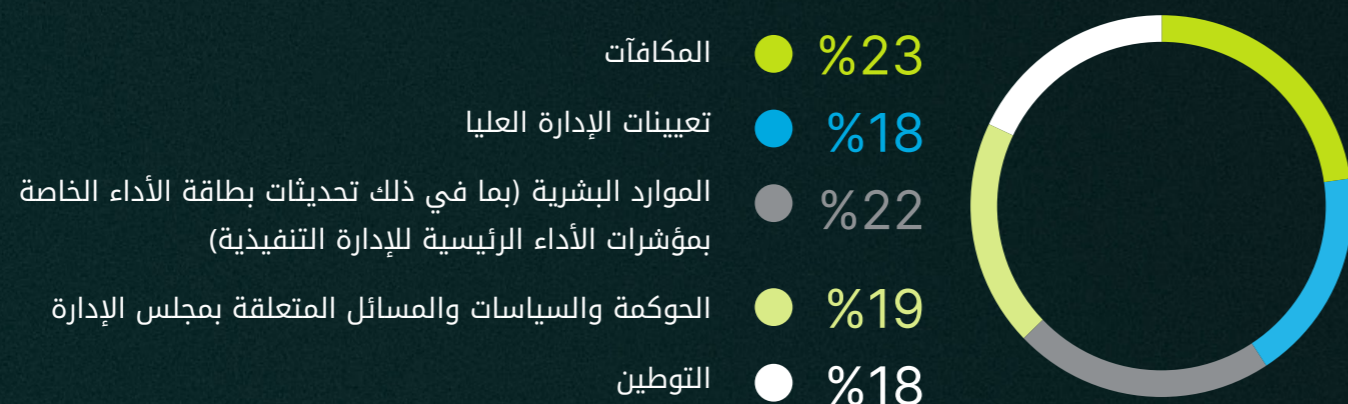
الدكتور عبدالله آل كرم	رئيس - غير مستقل
سعادة أحمد جلفار	عضو - مستقل
السيد سعود عبيدالله	عضو - مستقل
السيد علي الفردان	عضو - غير مستقل
الآنسة موزة الفطيم	عضو - غير مستقل

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة خلال عام 2025

تاريخ الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
22 يناير 2025	5/4	الآنسة موزة الفطيم
26 فبراير 2025	5/4	الآنسة موزة الفطيم
28 مايو 2025	5/5	
17 سبتمبر 2025	5/5	
27 نوفمبر 2025	5/5	

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة لعام 2025

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة - المواضيع الرئيسية



دور اللجنة

تتمثل مهام لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مساعدة مجلس الإدارة من خلال ما يلي:

- الموافقة على استراتيجية الأفراد في البنك ومراقبة تنفيذها.
- الموافقة على سياسة المكافآت الخاصة بالبنك والتأكد أنها تنطبق على جميع موظفي البنك والشركات المرتبطة به و/أو الشركات التابعة له.
- الموافقة على جميع سياسات الموارد البشرية المرتبطة بالأجور و/أو سياسة المكافآت.
- الموافقة على مدونة قواعد السلوك وسياسة تضارب المصالح.
- الموافقة على حزم المكافآت لكبار المسؤولين التنفيذيين بما ينسجم مع لوائح حوكمة الشركات.
- تقديم التوصيات فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- الموافقة على خطط الحوافز طويلة المدى للموظفين.
- التأكد من أن تعويضات الموظفين في الوظائف الرقابية لإدارة المخاطر بما في ذلك الرقابة الشرعية الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي بما في ذلك التدقيق الشرعي الداخلي يتم تحديدها بشكل مستقل عن أداء البنك.
- التأكد من تخفيض التعويضات المستندة إلى الأداء لكبار المسؤولين التنفيذيين ومسؤولي المخاطر الجوهرية أو عكسها بناءً على المخاطر المحققة وانتهاكات القوانين أو اللوائح أو قواعد السلوك أو السياسات الأخرى قبل استحقاق التعويضات.
- مراجعة خطط الحوافز المتعلقة بالأعمال.
- الموافقة على خطط الحوافز لجميع الموظفين.
- وضع عملية مناسبة وسليمة لاختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين.
- مراجعة خطط تعاقب كبار المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- التوصية بموظفين للترشيح كأعضاء في مجلس الإدارة ولجانه ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
- الإشراف على نظام إدارة الأداء بما في ذلك أهداف الأداء للرئيس التنفيذي وجميع كبار المسؤولين التنفيذيين، ويشمل ذلك رئيس إدارة المخاطر، ورئيس الرقابة الداخلية ورئيس الرقابة الشرعية الداخلية ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي.
- الإشراف على الهيكل التنظيمي للجان وكبار المسؤولين التنفيذيين.
- مراجعة ترتيبات حوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اختيار أعضاء مجلس الإدارة وملاءمتهم وتنوع اختياراتهم، وبرامج التطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة، والإشراف على تقييم الأداء السنوي لمجلس الإدارة ولجانه وأعضاء مجلس الإدارة الفرديين وھیاكل اللجان وكفایتها.
- مراجعة أي مسائل فرعية أخرى متعلقة بما سبق بناءً على ما تقرره اللجنة.
- مراجعة السياسات والموافقة عليها حيث تتحمل اللجنة مسؤولية القيام بذلك وفقاً لسياسة وإجراءات تفويض الصلاحيات.
- الموافقة على التسهيلات الائتمانية المقدمة للموظفين أو ذويهم خارج سياق العمل الاعتيادي.

بيان رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرنا أن نقدم لكم تقريرنا لعام 2025 وذلك بالنيابة عن أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة، فقد واصلت اللجنة اهتمامها بتطوير ونشر ثقافة الأداء العالي بما يضمن أن تظل برامج الارتقاء بالأداء والمكافآت منسجمة مع أهداف أعمالنا. كما قامت اللجنة بمتابعة فعالية الهياكل التنظيمية، ومشاركة موظفينا، وتطوير قدرات القوى العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز على النمو المستمر للقوى العاملة من مواطني الدولة، وصقل المهارات الأساسية للبنوك وهي الانتماء والتحول الرقمي، والقيادة والإدارة.

ويعتبر التوطين محوراً رئيسياً وهدفاً استراتيجياً لبنك دبي التجاري، وهو بند أساسي على جدول أعمال اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة. ونضع توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس أولوياتنا ونعتبره جوهر نجاحاتنا المتوالية، ونسعى دائماً إلى جذب الموظفين من مواطني الدولة وتطوير مهاراتهم على كافة المستويات، لإعداد كوادر من المواهب المصرفية الواعدة للمستقبل. وخلال عام 2025، قام البنك بتوظيف أكثر من 130 موظفاً إماراتياً، مما ساهم في تعزيز التزامنا بدعم طموحات الدولة وتطوير كوادر عمل مصرفية وطنية إماراتية تتسم بالمشابرة والقوة.

وتفدّ البنك العديد من المبادرات لضمان الاحتفاظ بالكوادر الإماراتية الموهوبة، وشمل ذلك إطلاق برامج تعليمية وتطويرية شاملة، ومنصة تعليمية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تقديم حزم مكافآت تنافسية. كما تم إنشاء بيئة عمل داعمة تشجع على النمو والابتكار، بما يضمن تحفيز الموظفين وتعزيز انتمائهم وتأهيلهم لبناء مسيرة مهنية طويلة الأمد مع البنك.

ويُعد برنامج توظيف خريجي التخصصات التقنية أحد الركائز الأساسية في استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق مستهدفات التوطين والارتقاء بالمهارات الرقمية. فقد تم تصميم هذا البرنامج لاستقطاب الخريجين الشباب المتمرسين في مجال التكنولوجيا والراغبين في بدء مسيرة مهنية في القطاع المصرفي. ومن خلال هذا البرنامج، نقدم فرصاً تدريبية وتطويرية شاملة، تمكن الخريجين من اكتساب خبرة عملية وتطوير المهارات اللازمة للنجاح في هذا المجال. وملتزم بتوسيع نطاق هذا البرنامج وتوفير المزيد من الفرص للمواطنين الإماراتيين للانضمام إلى فريقنا والمساهمة في تطورنا التكنولوجي.

وتتيح استراتيجية المكافآت في بنك دبي التجاري إطاراً يمكن اللجنة من القيام بمسؤولياتها خلال العام. وفي إطار الصلاحيات المفوضة إليها من مجلس الإدارة، فإن اللجنة مسؤولة عن اعتماد سياسة المكافآت، بما في ذلك شروط وخطط المكافآت وخطط الحوافز الأخرى طويلة الأجل، بالإضافة إلى الموافقة على حزم المكافآت الفردية للمديرين التنفيذيين وكبار الموظفين في البنك.

وخلال هذا العام، خصصت اللجنة وقتاً كبيراً لضمان تحقيق رؤية البنك المتمثلة في ترسيخ ثقافة الأداء العالي، وشملت أشطتها ما يلي:

- إجراء مراجعة متعمقة لبطاقات الأداء المتوازن المستخدمة في تحديد الأهداف وقياس تحقيق الأداء، لما لها من دور محوري في دعم تقييمات الأداء والمكافآت بالاستناد إلى أهداف واضحة وذات صلة، يتم تحديدها ضمن أربع فئات رئيسية هي المالية، والموارد البشرية، والعملاء (بما يشمل إدارة التغيير والمبادرات الاستراتيجية)، والمخاطر والامتثال. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لتحقيق الأهداف المالية، فإن الأهداف الأخرى المرتبطة بتخفيف المخاطر وتعزيز الضوابط، وتنمية قاعدة العملاء، ورفع إنتاجية رأس المال البشري، تُعد محاور أساسية لأداء البنك واستدامته على المدى القصير والمتوسط.

- الإشراف على خطط إدارة التعاقب الوظيفي والمواهب في البنك، مع التركيز بشكل خاص على إدارة التعاقب الوظيفي للكوادر الوطنية. ويشمل ذلك تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، بما يضمن استمرارية القيادة وتعزيز توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

- اعتماد خطة التطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي المخاطر الجوهرية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، بما يهدف إلى تعزيز الكفاءات، وبضمن التوافق المستمر مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة، وأفضل ممارسات الحوكمة، والاتجاهات الناشئة في القطاع.

- تعزيز الآليات الكفيلة بضمان المشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة، مع التركيز على انتظام حضور اجتماعات المجلس واللجان، والمشاركة في البرامج التدريبية والاجتماعات الاستراتيجية المتخصصة.

- الإشراف على التحديثات والتحسينات الدورية لإطار حوكمة الشركات، بما يضمن الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية، والتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة محلياً ودولياً.

- إجراء تقييمات أداء شاملة ومنهجية لمجلس الإدارة ولجانته وأعضائه، بما يكفل تعزيز الفعالية، وترسيخ مبادئ المساءلة.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة مراجعة شاملة لتجاوزات مستوى تقبل المخاطر والحوادث الجوهرية التي وقعت خلال العام. وشملت هذه المراجعة تقييم الغرامات والعقوبات والمخضات وأحداث المخاطر التشغيلية، مع إيلاء العناية لمدى ملاءمة الإجراءات التأديبية، وأي تعديلات محتملة على التعويضات المتغيرة.

كما تقوم اللجنة بمراجعة منتظمة للوحة المعلومات الثقافية التي يقدمها رئيس إدارة المخاطر، حيث توفر هذه اللوحة تحديثات حول المقاييس الثقافية لتقييم سلامة ثقافة البنك وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية متى اقتضت الحاجة لتعزيز الثقافة الإيجابية. وتتضمن لوحة المعلومات الثقافية مؤشرات أداء رئيسية تشمل مجالات مثل العملاء، والموظفين، والنزاهة، والامتثال.

الدكتور عبدالله محمد آل كرم

رئيس لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة



أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تضم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية علماء الشريعة التاليين:



الدكتورة بشرى أحمد محمد الجسمي
عضو متدرب في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تُعد الدكتورة بشرى أحمد محمد الجسمي من العالمات البارزات في الفقه الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع بخبرة أكاديمية ومهنية واسعة في مجال الشريعة الإسلامية. وتحمل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، وتشغل منصباً أول في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي منذ عام 2022. كما شغلت منصب أستاذ مساعد في جامعة الوصل، ولها إسهامات علمية متعددة شملت تأليف عدد من المؤلفات البحثية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى تقديم وتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل في الفقه الإسلامي وموضوعاته ذات الصلة.



الدكتور عبد الرحمن السعدي
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

يشغل الدكتور عبد الرحمن السعدي حالياً عضوية العديد من الهيئات الشرعية، من بينها بنك الفجيرة الوطني ومصرف الشارقة الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبنك مزن الإسلامي في سلطنة عُمان.

يمتلك الدكتور عبدالرحمن السعدي خلفية أكاديمية قوية في مجال الفقه الإسلامي والتمويل الإسلامي، حيث حصل على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير في الفقه المقارن من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بالمملكة العربية السعودية. كما حصل على درجة البكالوريوس في الشريعة، ودبلوم عالي في الاقتصاد الأخلاقي والتنمية المستدامة من المملكة المتحدة.

وعلى الصعيد المهني، يشغل الدكتور عبدالرحمن منصب أستاذ مساعد في قسم الصيرفة الإسلامية في جامعة البحرين منذ عام 2013، كما شغل منصب مقرر في اللجنة الشرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ عام 2012.



الشيخ موسى طارق خوري
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

الدكتور موسى طارق خوري عضو في عدد من الهيئات واللجان الشرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في مجالات الصيرفة الإسلامية، والتأمين الإسلامي (التكافل)، والأسواق المالية الإسلامية. وقد شغل سابقاً منصب رئيس إدارة التحقيق الشرعي الداخلي على مستوى المجموعة في بنك دبي الإسلامي، كما يشغل منصب الرئيس المؤسس لجمعية المهنيين الشرعيين. بالإضافة إلى ذلك، كان الدكتور موسى عضواً في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعضواً في مجلس التعليم التابع لهيئة ذاتها. وهو أيضاً عضو في المجلس الاستشاري بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القاسمية. يحمل الدكتور موسى طارق خوري درجة الدكتوراه في التمويل الإسلامي من جامعة دورهام، بالإضافة إلى درجتي ماجستير، الأولى في الفقه الإسلامي وأصوله من جامعة الشارقة، والثانية في قانون الأعمال الدولي من جامعة باريس الثانية.



الشيخ الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء
رئيس اللجنة

الشيخ الدكتور محمد عبدالرحيم سلطان العلماء هو خبير مشهود له في الفقه الإسلامي والتمويل الإسلامي. وقد شغل منصب أستاذ دكتور في جامعة الإمارات العربية المتحدة حتى عام 2022، وشارك في عدد كبير من المراكز الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية، من بينها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وصندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما نشر الدكتور العلامة العديد من المؤلفات واسعة الانتشار في مجال الصيرفة الإسلامية، وقدم أبحاثاً علمية في محافل دولية. كما يشغل عضوية عدد من هيئات الرقابة الشرعية لدى مؤسسات مالية إسلامية رائدة، ويحمل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية.

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعام 2025

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي التجاري - الإسلامي

صدر في: 12/01/2026

إلى السادة المساهمين في بنك دبي التجاري ("المؤسسة")

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة ("اللجنة")، ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها بشأن أعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللجنة

- إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومستندات وموثائق عمل المؤسسة والسياسات والمعايير المحاسبية والعمليات والأنشطة بشكل عام وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوائم المالية للمؤسسة وتوزيع الأرباح وتحمل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة")، وإصدار قرارات شرعية بخصوصها؛
- ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية ضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وآراء الهيئة وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي")، معايير الحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم 18/3/2018.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

- لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال قسم الرقابة الشرعية الداخلية وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية المعمول بها في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:
- عقد خمسة (5) اجتماعات خلال السنة المالية.
- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
- مراجعة السياسات واللوائح الإجرائية والمعايير المحاسبية وهيكل المنتجات والعقود والمستندات وموثائق العمل والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
- من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين مع الضوابط

الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.

- الرقابة من خلال أقسام الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي على أعمال المؤسسة بما في ذلك مراجعة العمليات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختبار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفاً في تطبيقها لمرافها في وجوه الخير.
- اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
- مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين، وإدارة البنك غير مخولة بإخراج الزكاة نيابة عنهم إلا فيما يخص احتياطات مخاطر الاستثمار (المضاربة والوكالة)، وسيعلم المساهمون بالنسبة الواجب إخراجها (إن وجدت) في رسالة مستقلة.
- التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.



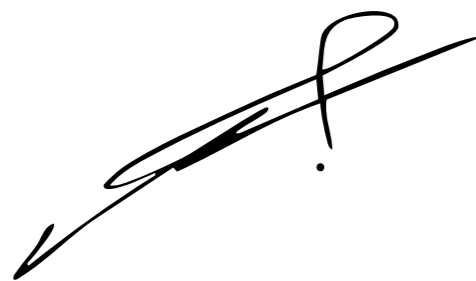
توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة



فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد عبدالرحيم
سلطان العلماء
رئيس اللجنة والعضو التنفيذي



فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالرحمن السعدي
عضو اللجنة



فضيلة الشيخ الدكتور / موسى طارق خوري
عضو اللجنة



4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

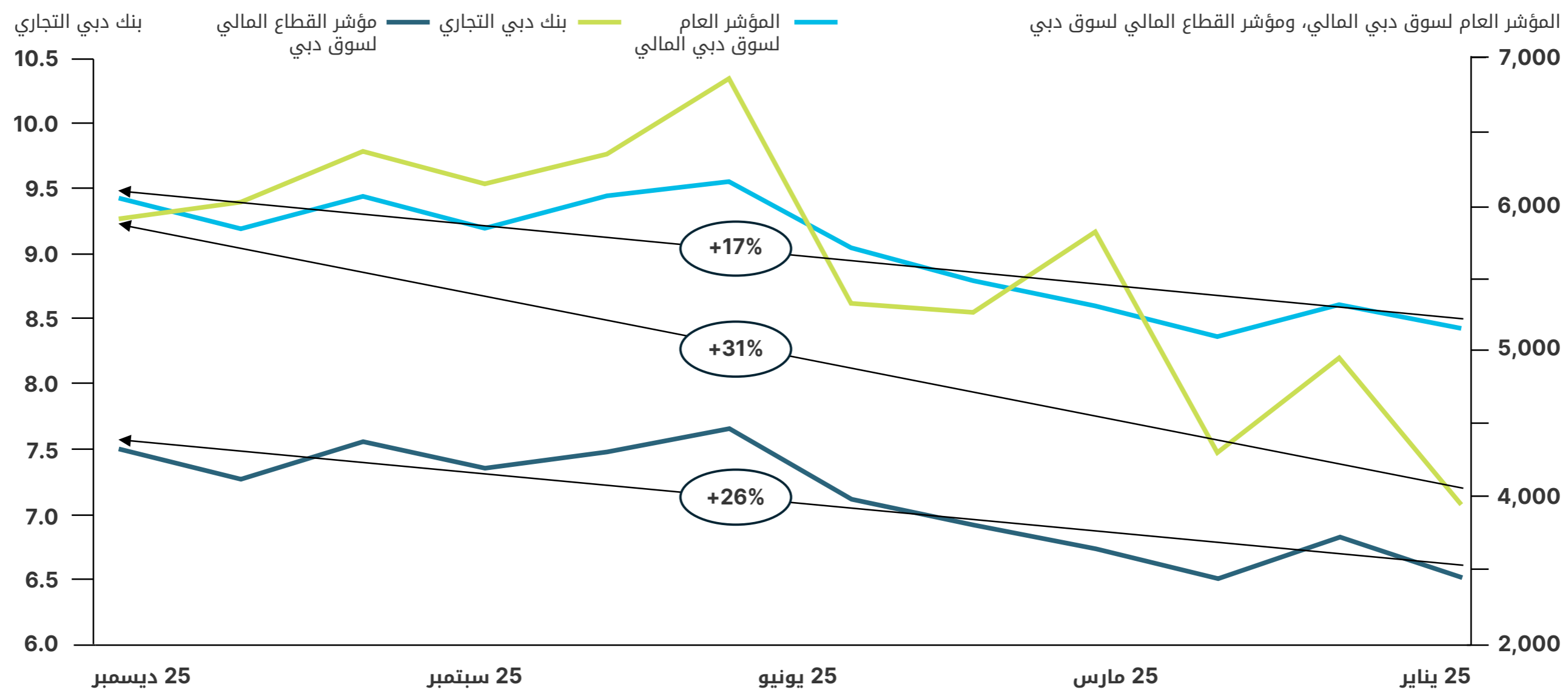
5. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية

بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بهذا الخصوص.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حركة أسعار الأسهم المقارنة - لبنك دبي التجاري، والمؤشر العام لسوق دبي المالي، ومؤشر القطاع المالي لسوق دبي لعام 2025



03

تقرير مدققي الحسابات

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
بنية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٧٦ ٨٨٨٨ ٤ (٠) ٩٧١ +
فاكس: ٣٧٦ ٨٨٩٩ ٤ (٠) ٩٧١ +
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
بنك دبي التجاري ش.م.ع
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك دبي التجاري ش.م.ع ("البنك")، وشركائه التابعة ("المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبيان الربح أو الخسارة الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأداءها المالي الموحد وتدقيقها النقدي الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" الواردة في تقريرنا. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) كما هو مطبق في عمليات تدقيق البيانات المالية الموحدة للكليات ذات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي لها الأهمية الكبرى حسب تقديرنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نعبر عن رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)
أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي	
كما هو مبين في إيضاح رقم ١٠ حول البيانات المالية، كان لدى المجموعة قروض وسلف، والتي تتكون من قروض وسلف للعملاء والتمويل الإسلامي، بقيمة ١٠١,٠٤٩ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وهو ما يمثل ٧٦٪ من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ٤,٣٣١ مليون درهم كما في هذا التاريخ، والذي يشتمل على مخصص بقيمة ١,٣٧١ مليون درهم مقابل التعرضات للمرحلتين ١ و ٢ ومخصص بقيمة ٢,٩٦٠ مليون درهم مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣.	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية على حساب ومدى معقولية/ملاءمة خسائر الائتمان المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:
إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة بالنسبة للقروض والسلف للعملاء والتمويل الإسلامي المقاسة بالتكلفة المطلقة يعد أحد أمور التدقيق الرئيسية وتقديراً جوهرياً حيث يقضي من الإدارة اتخاذ حكماً جوهرياً في تقييم جودة الائتمان وتقدير خسائر الائتمان المتضمنة في المحفظة. وبالتالي يتطلب الأمر جهود تدقيق كبيرة.	لقد حصلنا على فهم مفصل لإجراءات الأعمال الخاصة بقروض وسلف المجموعة المقاسة بالتكلفة المطلقة، بما في ذلك مراجعة تعديلات النموذج اللاحقة والتعديلات التي تدخلها الإدارة من أجل تقييم هذه التعديلات.
تنشأ مخاطر البيانات المالية من عدة جوانب يقضي من الإدارة اتخاذ حكماً جوهرياً تتعلق بمحافظ الشركات، مثل تقدير احتمالات التعثر في السداد والخسارة عند التعثر في مراحل مختلفة مثل تحديد الزيادات المحظوة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض القيمة الائتمانية (الافتراضية)، وكذلك استخدام تقنيات استخدام النماذج المختلفة وتطبيق الحكم الإداري في عمليات تجاوز مراحل التجبيز.	لقد قمنا بتقييم الضوابط ذات الصلة بفهم إجراءات الأعمال المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل مناسب.
يتم إجراء قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتعرضات المصنفة على أنها ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢ بشكل جماعي بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع إمكانية التدخلات أو التجاوزات اليدوية المحدودة. ويجدر أن تكون نماذج خسائر الائتمان المتوقعة هذه ومحاسبتها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية الكلية) سارية طوال فترة إعداد التقارير مع خضوعها إلى عملية التحقق/المراقبة من قبل مراجع مستقل. ومع ذلك، فتستند دقة النتائج الناتجة عن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المشار إليها على استخدام محددات ملائمة ومدخلات محدثة (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية الكلية) والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفترة إعداد التقارير وتخضع لعملية التحقق في الوقت المناسب.	لقد قمنا بفهم وتقييم السلامة النظرية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إشراك خبراء الموضوع لدينا لتقييم مدى امتثاله لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية كما طعنًا في معقولية التعديلات اللاحقة للنموذج والإضافات الإدارية. لقد قمنا باختيار الدقة الحسابية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراء عمليات إعادة الحسابات على أساس العينة. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المختلفة التي استخدمتها الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.
	بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢، فقد حصلنا على فهم لمنهجية المجموعة لتحديد المخصص، وتقييم الافتراضات الأساسية وكيفية تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى مراحل مختلفة. وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقييم تطبيق المجموعة لمعايير التدرج، بما في ذلك أساس التدرج من مرحلة لأخرى، علاوة على أننا قد قمنا باختبار الافتراضات الرئيسية، وتقييم منهجية الحساب مع تتبع عينة من المدخلات إلى بيانات المصدر.
	أجرينا تقييمًا اثمانيًا مستقلًا لعينة من العملاء غير الأفراد، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييمات الأداء المالي للعملاء، ومصدر سدادهم وتاريخهم الائتماني، وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة. وقمنا بتقييم دقة معدل احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

Deloitte.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)
أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، غير أنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص الصادر عنا بشأنها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، الذي من المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا تبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت. وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

وبناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

وإذا توصلنا، عند قراءة باقي أجزاء التقرير السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن إعداد البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، بصيغتها المعدلة، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعترفون بتصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهرية إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي	
<p>يتم تصنيف المخاطر على أنها متعززة بمجرد وجود شك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات السداد للمجموعة وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية.</p> <p>وتقاس القروض والسلف المتعززة بالتكلفة المطلقة لمحفظ الشركة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (والتي في حالة التعرضات للمرحلة ٣ تشمل أيضاً تقييم القيمة العادلة وإمكانية استرداد الضمانات). يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة على أساس العجز بين القيمة الدفترية للقروض والسلف بالتكلفة المطلقة مقارنة بالقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي.</p> <p>تتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة على الحسابات المتعززة التي يتم تقييمها بشكل فردي إجمالي قروض المقترض، وتصنيف المخاطر، وقيمة الضمانات، واحتمالية الاسترداد الناجمة إضافة إلى التكاليف المرتبطة باسترداد الديون.</p> <p>لمزيد من المعلومات حول أمر التدقيق الرئيسي المذكور، برجاء مراجعة إيضاحي ٣ و ١٠ من البيانات المالية الموحدة.</p>	<p>قمنا بتقييم عينة من الحالات للتأكد من أن الاستثناءات المبلغ عنها للسياسات والإجراءات، كما هو موضح في بيان مجلس الإدارة حول تقبل المخاطر، وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة/لجنة مجلس الإدارة، وعليه تعد عملية الموافقة موثقة رسمياً.</p> <p>بالنسبة لعينة من تسهيلات الائتمان المؤسسي الجديدة/المعاد تجديدها، تحققنا من أن الاستثناءات المبلغ عنها للحدود، كما هو موضح في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة/لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو من ينوب عنه، وعليه تعد عملية الموافقة موثقة رسمياً.</p> <p>بالنسبة لعينة من عملاء المرحلة الثالثة الذين خضعوا لتقييم فردي، قمنا بتقييم ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المقدرة المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك معدلات الخصم المستخدمة وتحليل السيناريوهات المحتملة؛ و • تقييم الضمانات وقابليتها للتنفيذ، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية الأساسية. <p>لقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.</p>
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
<p>لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كمجال للتركيز نظراً للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يوميا من قبل البنك وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر يتمثل في أن إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة لم يتم تصميمها بدقة ولم يتم تشغيلها بفعالية. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط ذات الصلة المدمجة ضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيرات في التطبيق أو البيانات الأساسية.</p>	<p>يعتمد نهجنا في التدقيق على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة:</p> <p>لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بعملية إعداد التقارير المالية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم تلك التطبيقات.</p> <p>لقد قمنا باختيار ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها الجهة من خلال تغطية أمن الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.</p> <p>لقد قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق التقارير الخاصة بها.</p> <p>قمنا بإجراء اختبار على الضوابط الآلية ذات الصلة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية المتعلقة بعمليات إعداد التقارير المالية.</p>

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية بالمجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. وإننا مسؤولون عن عملية التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. كما نبقى مسؤولين دون غيرنا عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهرية يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نُقدم إقراراً للقائمين على الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

وفي ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق بالمجموعة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون الدعايات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة المساهمين بنك دبي التجاري ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، بصيغته المعدلة، فإننا نفيديكم بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا،
 - أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام المعمول بها من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بصيغته المعدلة؛
 - أن المجموعة قد احتفظت بدفائير محاسبية منتظمة؛
 - أن المعلومات المالية التي أوردتها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفائير المحاسبية وسجلات للمجموعة؛
 - أن الإيضاح رقم ٩ من البيانات المالية الموحدة يبين مشتريات المجموعة للأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
 - أن الإيضاح رقم ٣٣ من البيانات المالية الموحدة يبين أهم المعاملات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها تمت هذه المعاملات علاوة على مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
 - أنه بناء على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بمخالفة المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أيّاً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بصيغته المعدلة أو فيما يتعلق بأحكام النظام الأساسي للبنك بما قد يمكن أن يكون له تأثير جوهرية على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ و
 - أن الإيضاح رقم ٢٤ من البيانات المالية الموحدة للمجموعة يظهر المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- إضافة إلى ذلك وعملاً بمقتضى المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة، نفيد بحصولنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)



موسى الرمحي

سجل رقم ٨٧٢

٢١ يناير ٢٠٢٦

دبي

الإمارات العربية المتحدة

04

البيانات المالية

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	إيضاحات	
الموجودات			
١٦,٩٣٧,٦٣٨	٢٦,٣٦٠,٩٣١	٧	النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي
٥,١٦٢,٠٤٢	٤,٧٠٠,٠٧٠	٨	المستحق من البنوك، بالصافي
١٤,٥٩٠,٤٢٤	٢٠,٣٥٩,١٤٤	٩	الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي
٩٣,٠٤٨,٥٩٥	١٠١,٠٤٨,٩٧٢	١٠	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي
٥٨٤,٧٦٠	٣٦٠,٦٩٧	٣١	القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة
٦,٩٣٠,٣٦١	٨,٠٢٠,٥٦٦		قبولات بنكية
١١٨,٢٧٨	١٢٦,١١٣	١١	الاستثمار في شركة زميلة
٢٤١,١٢٤	١٧٣,٧٠٠	١٢	العقارات الاستثمارية
٥٨٩,٧٦٥	٩٤٠,٦٣٤	١٣	الممتلكات والمعدات
١,٩٧٢,٣٣١	٢,٢١٧,١٧٤	١٤	الموجودات الأخرى، بالصافي
١٤٠,١٧٥,٣١٨	١٦٠,٣٠٨,٠٠١		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
٧,٥٤٢,٠٢٣	٨,٧٦٠,٥١٢	١٥	المستحق للبنوك
٩٧,٥٦٣,٤٦٧	١١١,٣٥٣,٠٤٠	١٦	ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء
٦,٩١٨,١٦٣	٨,٩٨٢,٧٢٤	١٧	سندات وقروض متوسطة الأجل
٥٢١,٣٩٥	٣٤٥,٥٣٧	٣١	القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة
٦,٩٣٠,٣٦١	٨,٠٢٠,٥٦٦		مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية
٣,٢٧٥,٣٠٠	٣,٤٢٣,١٥٤	١٨	المطلوبات الأخرى
١٢٢,٧٥٠,٧٠٩	١٤٠,٨٨٥,٥٣٣		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
٢,٩٨٥,١٩٢	٢,٩٨٥,١٩٢	١-١٩	رأس المال
٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢-١٩	سندات راس المال الشق الأول
١,٤٩٢,٥٩٦	١,٤٩٢,٥٩٦	٣-١٩	الاحتياطي القانوني والنظامي
١,٣٢٨,٠٢٥	١,٣٢٨,٠٢٥	٤-١٩	الاحتياطي العام
٣٨,٦٣٨	٣٨,٦٣٨	٥-١٩	الاحتياطي الرأسمالي
(٤٥٠,٨٣٢)	(٢٩٨,٣٣٣)	٦-١٩	احتياطي القيمة العادلة
٩,٨٢٧,١٩٠	١١,٦٧٢,٥٥٠		الأرباح المستبقاة
١٧,٤٢٤,٦٠٩	١٩,٤٢٣,٤٦٨		إجمالي حقوق الملكية
١٤٠,١٧٥,٣١٨	١٦٠,٣٠٨,٠٠١		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض وبشكل عادل ومن جميع النواحي المادية المركز المالي ونتائج الأعمال التشغيلية والتدفقات النقدية للمجموعة كما في والسنوات المعروضة.

لقد تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٦.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٥٤ إلى ٥٧.



د. بيرناردز فان ليندر
الرئيس التنفيذي



معالني / أحمد عبد الكريم محمد جلفار
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	إيضاحات	
٦,٦٢٢,٠١٨	٦,٨٥٤,٢٤٠	٢٠	دخل الفوائد
(٣,٠٩٧,٣٦٥)	(٢,٩٣٢,٠٧٠)	٢١	مصروفات الفوائد
٣,٥٢٤,٦٥٣	٣,٩٢٢,١٧٠		صافي دخل الفوائد
٩٢١,٨٩٥	٨٠٢,٢٩٥	٢٠	الدخل من التمويل الإسلامي
(٦٤٧,٥٨١)	(٥٧٣,٢٠٩)	٢١	توزيعات الأرباح على الودائع الإسلامية
٢٧٤,٣١٤	٢٢٩,٠٨٦		صافي الدخل من التمويل الإسلامي
٣,٧٩٨,٩٦٧	٤,١٥١,٢٥٦		إجمالي صافي دخل الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي
١,٤٧١,٨٨٩	١,٦٨٣,٩٤٦	٢٢	دخل الرسوم والعمولات
(٣٥٦,٩٧٩)	(٥١٢,٥٤٧)	٢٢	مصاريف الرسوم والعمولات
١,١١٤,٩١٠	١,١٧١,٣٩٩	٢٢	صافي دخل الرسوم والعمولات
٥٧٦,٩٣١	٥٩٦,٦٤٥	٢٣	الدخل التشغيلي الآخر
٥,٤٩٠,٨٠٨	٥,٩١٩,٣٠٠		إجمالي الدخل التشغيلي
(١,٤٠٣,٤٧٨)	(١,٥٥٤,٠٤٨)	٢٤	المصاريف التشغيلية
٤,٠٨٧,٣٣٠	٤,٣٦٥,٢٥٢		الأرباح التشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة
(٧٦٢,١٨٢)	(٥٢١,١٠٣)	٢٥	صافي خسائر انخفاض القيمة
٣,٣٢٥,١٤٨	٣,٨٤٤,١٤٩		أرباح السنة قبل ضريبة الدخل
(٢٩٥,٣٦٧)	(٣٤٤,٠٤٧)	٣٧	ضريبة الدخل
٣,٠٢٩,٧٨١	٣,٥٠٠,١٠٢		صافي أرباح السنة
٠,٩٧	١,١٣	٢٧	الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٥٤ إلى ٥٧.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
٣,٠٢٩,٧٨١	٣,٥٠٠,١٠٢		صافي أرباح السنة
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:			
			الخسائر المحققة من بيع استثمارات في حقوق ملكية محتفظ بها
(٥,١٧٦)	(٧,٨٢٨)		بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
			صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٩,٦٢١	٣,١٥٣		
		١٨	أرباح إكتوارية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد
٢,٥٣٧	١,٦٧١		
(٦٢٨)	٢٧٠	٣٧	عائدة للضريبة
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
		٦-١٩	التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للممتلكات
(٢٨,٢٨٥)	(٢٧,٠٣٠)		
			التغيرات في احتياطي القيمة العادلة لشركة زميلة
١,٢٣٥	(١,٣٨٣)		
			صافي المبالغ المحولة (أو المعاد تصنيفها) إلى الأرباح أو الخسائر من
			الاستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة
			من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩٥١)	(٥٨,٧٨٧)		
			صافي التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات في سندات الدين (أو أدوات) محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١١٧,٩٦٤	٢٥٧,٣٦٧		
-	(٢٢٢,٧٦٢)		
٨٩,٩٦٣	١٤٧,٤٠٥		عائدة للضريبة
			الدخل الشامل الآخر للسنة صافي من الضريبة
٩٦,٣١٧	١٤٤,٦٧١		
إجمالي الدخل الشامل للسنة			
٣,١٢٦,٠٩٨	٣,٦٤٤,٧٧٣		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٥٤ إلى ٥٧.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إجمالي حقوق الملكية ألف درهم	الأرباح المستبقاة ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	الاحتياطي الرأسمالي ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي القانوني والنظامي ألف درهم	سندات رأس المال الشق الأول ألف درهم	رأس المال ألف درهم	
١٧,٤٢٤,٦٠٩	٩,٨٢٧,١٩٠	(٤٥٠,٨٣٢)	٣٨,٦٣٨	١,٣٢٨,٠٢٥	١,٤٩٢,٥٩٦	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٩٨٥,١٩٢	الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٥
٣,٥٠٠,١٠٢	٣,٥٠٠,١٠٢	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح السنة
١٤٤,٦٧١	(٧,٨٢٨)	١٥٢,٤٩٩	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة، صافي من الضريبة
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)	-	-	-	-	-	-	الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول
(١,٥١٤,٦٨٦)	(١,٥١٤,٦٨٦)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٤ (٧٤,٠٠٠٪)
١٩,٤٢٢,٤٦٨	١١,٦٧٢,٥٥٠	(٢٩٨,٣٣٣)	٣٨,٦٣٨	١,٣٢٨,٠٢٥	١,٤٩٢,٥٩٦	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٩٨٥,١٩٢	الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٥,٧٨١,٣٥٧	٨,٢٨٥,٤٣١	(٥٥٢,٣٢٥)	٣٨,٦٣٨	١,٣٢٨,٠٢٥	١,٤٩٢,٥٩٦	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٩٨٥,١٩٢	الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٣,٠٢٩,٧٨١	٣,٠٢٩,٧٨١	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح السنة
٩٦,٣١٧	(٥,١٧٦)	١٠١,٤٩٣	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة، صافي من الضريبة
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)	-	-	-	-	-	-	الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول
(١,٣٢٤,٨٢٨)	(١,٣٢٤,٨٢٨)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٣ (٣٨,٤٤٪)
(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢٣
(١,٢١٢)	(١,٢١٢)	-	-	-	-	-	-	الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة
(١,٥٧٨)	(١,٥٧٨)	-	-	-	-	-	-	احتياطيات أخرى
١٧,٤٢٤,٦٠٩	٩,٨٢٧,١٩٠	(٤٥٠,٨٣٢)	٣٨,٦٣٨	١,٣٢٨,٠٢٥	١,٤٩٢,٥٩٦	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٩٨٥,١٩٢	الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٥٤ إلى ٥٧.

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	إيضاحات	
الأنشطة التشغيلية			
٣,٣٢٥,١٤٨	٣,٨٤٤,١٤٩		أرباح السنة قبل ضريبة الدخل
تسويات للبنود غير النقدية والبنود الأخرى:			
٦١,٠١٤	٩٤,٦٠٨	٢٤	الاستهلاك والإطفاء
(٣٣٦,٩٢١)	(٢٧٥,٣٥٢)		إطفاء خصومات الاستثمارات
٦١٧	-	١٧	إطفاء تكلفة معاملة على سندات وقروض متوسطة الأجل (أرباح) / خسائر من تحويل العملات الأجنبية
(٩٥١)	(١٤٥,٣٤٤)		الأرباح المحققة من بيع استثمارات
(٢٠٠)	٤٨,٢٠٤		صافي الخسائر / (الأرباح) غير المحققة من الأدوات المشتقة
٤,٩٢٦	(٥,٢٢٥)		(أرباح) / خسائر إعادة تقييم العقارات الاستثمارية
(٢٦,٥١٨)	(٢٢,٣٩١)		دخل تشغيلي آخر
(٩,٧٥٨)	(١٠,١٠٧)	٢٣	دخل توزيعات الأرباح
٦	(٧٢٥)	٢٥	(المعكوسات من) / مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية
٨٧٥,٠٤٦	٦٩٨,٧٢٣	٢٥	مخصصات انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي
١,٢٩٥	٧,٨٨١	٢٥	مخصصات المستحق من البنوك
٢٩,٦٨٢	٧١٨	٢٥	مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى
١١٣,٣٤٣	٣,٩٥٧	٢٥	مخصصات خسائر انخفاض القيمة للضمانات المالية والتزامات القروض
٨٩٤	-		خسائر من استبعاد ممتلكات ومعدات
٤,٠٥٥,٥٧٥	٤,٢٠٩,٦٢٠		
(٣٠٠,٠٠٠)	-		الزيادة في شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي بفترة استحقاق تعاقدي أكثر من ثلاثة أشهر
(٦٥٥,٩٢٣)	(٣٢٧,٤٠٥)		الزيادة في المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي أكثر من ثلاثة أشهر
(١٠,٦١٠,٣٣٥)	(٨,٦٩٩,١٠٠)		الزيادة في القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي (الزيادة) / النقص في الموجودات الأخرى
(٢٩١,٣٦٦)	١,٢١٨,٤٨٩		الزيادة / (النقص) في المستحق للبنوك
٩,٢٧٤,٧٤٤	١٣,٧٨٩,٥٧٣		الزيادة في ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء
٥٤,٧٧٠	٧٥,٠٤٣		الزيادة في المطلوبات الأخرى
(٢٣,٠٠٠)	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(١٩١)	(٢٩٦,٠١٤)		ضرائب مدفوعة
١,٨٥٥,٨٢٦	٩,٦٩٨,٩٥٩		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	إيضاحات	
الأنشطة الاستثمارية			
(١٣,٠٩٥,٤١٦)	(٢٤,٧٧٠,١٦٨)		شراء استثمارات
١٤,٠٥٠,٧١٦	١٩,٦٤٤,٩٠٦		متحصلات من بيع استثمارات واستثمارات مستحقة
(٢٢١,٢٢٦)	(٣٧٢,٨٢٨)	١٣	شراء ممتلكات ومعدات
١,٣٩٦	-		متحصلات من بيع الممتلكات والمعدات
١٦,٤١١	٢٣,٢٨٠		دخل توزيعات الأرباح المستلمة
٧٥١,٨٨١	(٥,٤٧٤,٨١٠)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
١,٢١٢,٠٩٠	٢,٠٦٤,٥٦١	١٧	إصدار سندات وقروض متوسطة الأجل
(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)		الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول
(١,٣٢٤,٨٢٨)	(١,٥١٤,٦٨٦)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(٢٤٤,٩٦٦)	٤١٧,٦٤٧		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
٢,٣٦٢,٧٤١	٤,٦٤١,٧٩٦		صافي الزيادة في النقد وما يعادله
١٥,٤١٦,٩١٦	١٧,٧٧٩,٦٥٧		النقد وما يعادله في ١ يناير
١٧,٧٧٩,٦٥٧	٢٢,٤٢١,٤٥٣	٢٨	النقد وما يعادله في نهاية السنة
إفصاحات إضافية:			
٧,٥٨٢,٥٦١	٧,٤٨٨,٨٣٩		دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي المستلمة
٣,٦٨٣,٢٨٠	٣,٥٢٤,٢٠٦		مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية المدفوعة

تشكل الإفصاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة مدرج على الصفحات ٥٤ إلى ٥٧.

05

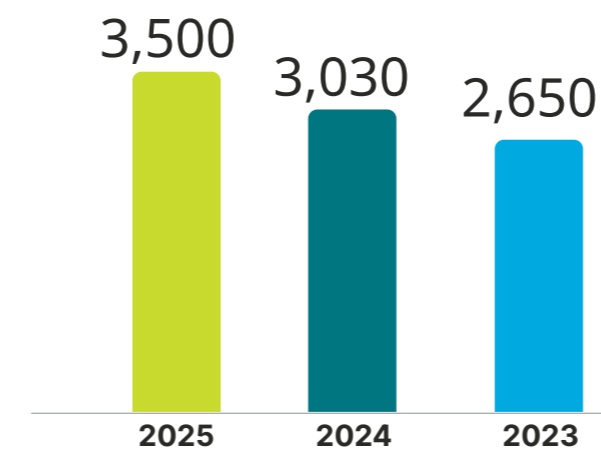
المؤشرات المالية

المؤشرات المالية

نتائج مالية قوية للعام 2025

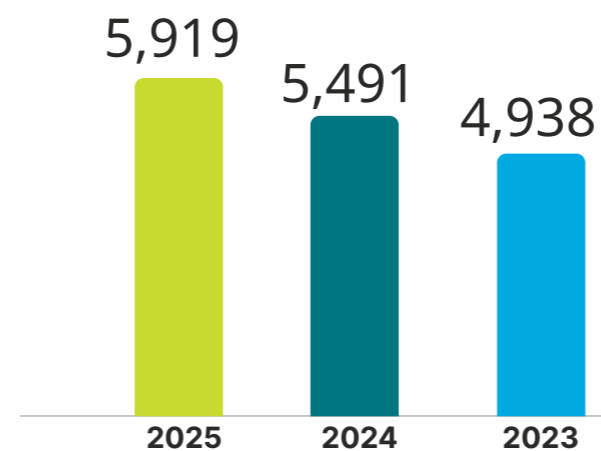
صافي الأرباح (بعد الضريبة)

3,500 مليون درهم



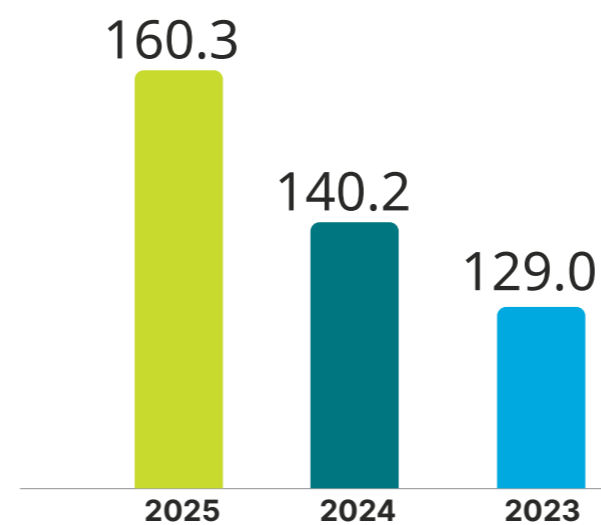
الدخل التشغيلي

5,919 مليون درهم



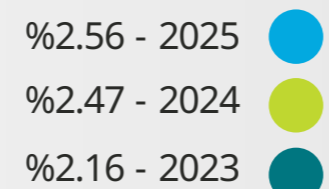
إجمالي الموجودات

160.3 مليار درهم



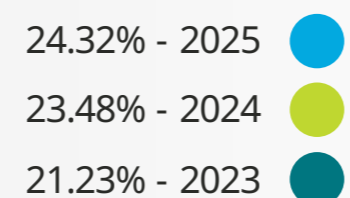
العائد على الموجودات
(قبل الضريبة)

2.56%



العائد على حقوق الملكية
(قبل الضريبة)

24.32%



06

جدول أعمال الجمعية العمومية السنوية

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوي لبنك دبي التجاري (شركة مساهمة عامة)

السادة مساهمي بنك دبي التجاري ش.م.ع. المحترمين

يتشرف مجلس إدارة بنك دبي التجاري ش.م.ع بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوي وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء 25 فبراير 2026 في المقر الرئيسي لبنك دبي التجاري، الطابق التاسع، شارع الاتحاد، بورسعيد، ديرة دبي، أو بالحضور عن طريق استخدام تقنية الحضور عن بعد من خلال استخدام رابط لحضور الاجتماع سيتم إرساله إلى المساهمين عبر الرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني بعد تسجيل حضورهم لتمكين المساهمين من حضور الاجتماع افتراضياً للنظر في جدول الأعمال التالي:

مواضيع تحتاج إلى قرارات عادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والتصديق عليه.
3. سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعام 2025 والتصديق عليه.
4. مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والتصديق عليها.
5. المناقشة والموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% من صافي الأرباح لسنة 2025، وهو ما يمثل نسبة 58.62% من رأس مال البنك كما بتاريخ 31 ديسمبر 2025 أي بمبلغ إجمالي وقدره 1,749,919,520.50 درهم وتحديد تاريخ وكيفية توزيعها.
6. الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديدها.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
8. إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
9. تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2026 وتحديد أتعابهم.

مواضيع تحتاج إلى قرار خاص

إلى جانب تفويض مجلس الإدارة بتحديد آليات وشروط هذا الإصدار وتوقيع جميع المستندات والاتفاقيات المتعلقة به.

وسيخضع إصدار أدوات رأس المال من الشق الثاني للموافقة المسبقة للسلطات المختصة بما في ذلك الموافقة المسبقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على أن يتضمن الشروط والأحكام المطلوبة من المصرف المركزي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خاصية الترتيب الأدنى وعائد الكوبون أو الربح وحالات عدم السداد وعدم الصلاحية وأحكام الشطب كما قد تكون تلك الأدوات مدرجة و/أو معتمدة للتداول في البورصة أو أي منصة تداول و/أو غير مدرجة.

4. الاطلاع والموافقة على تعديل مواد من النظام الأساسي للبنك شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة حسب الجدول المرفق.

5. تفويض مجلس إدارة البنك - وأي شخص يفوضه مجلس الإدارة مجتمعين و/أو منفردين - لاتخاذ أي قرار باسم البنك والقيام بأي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات العادية والخاصة والتي تتخذها الجمعية العمومية في هذا الاجتماع.

ملاحظات

1. يجوز لمن له حق حضور الجمعية أن ينوب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (5%) خمسة بالمئة من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقيها النائبون عنهم قانوناً.
2. مع مراعاة الفقرتين 1 و 2 من المادة 40 من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، يتعين أن يكون توقيع المساهم الوارد في الوكالة هو التوقيع المعتمد لدى كاتب العدل، غرفة التجارة أو الدائرة الاقتصادية بالدولة أو بنك أو شركة مرخصة بالدولة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منهما أو أي جهة مرخص لها للقيام بأعمال التوثيق. بالنسبة للمساهمين الذين لديهم حسابات بنكية لدى البنك ويملك البنك نماذج توقيعاتهم سيقوم البنك باعتماد توقيعاتهم على أساس سجلاته، وذلك في الطابق الأرضي

1. النظر في واعتماد القرار الخاص المقترح من قبل مجلس إدارة البنك المتعلق بتجديد برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل وقيمه الاسمية الإجمالية الحالية 3 مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بعملة أخرى (غير قابلة للتحويل إلى أسهم وإصدار أي سندات دين منطوية تحت البرنامج والتي سيحدد مجلس الإدارة شروطها وتعديل أي مستندات ووثائق تتعلق بالبرنامج (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة وذلك بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وحال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار).

2. النظر في واعتماد القرار الخاص المقترح من قبل مجلس إدارة البنك لإصدار أدوات إضافية لرأس المال من الشق الأول (غير قابلة للتحويل إلى أسهم) بمبلغ إجمالي يصل إلى 750,000,000.00 دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة الأخرى، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تاريخ الإصدار، على أن يتم ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وذلك بهدف تعزيز نسبة كفاية رأس المال للبنك، إلى جانب تفويض مجلس الإدارة بتحديد آليات وشروط هذا الإصدار وتوقيع جميع المستندات والاتفاقيات المتعلقة به.

وسيخضع إصدار أدوات رأس المال من الشق الأول للموافقة المسبقة للسلطات المختصة بما في ذلك الموافقة المسبقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على أن يتضمن الشروط والأحكام المطلوبة من المصرف المركزي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خاصية الترتيب الأدنى وعائد الكوبون أو الربح، وحالات عدم السداد وعدم الصلاحية وأحكام الشطب كما قد تكون تلك الأدوات مدرجة و/أو معتمدة للتداول في البورصة أو أي منصة تداول و/أو غير مدرجة.

3. النظر في واعتماد القرار الخاص المقترح من قبل مجلس إدارة البنك لإصدار أدوات رأس المال من الشق الثاني (غير قابلة للتحويل إلى أسهم) بمبلغ إجمالي يصل إلى 250,000,000.00 دولار أمريكي (أو ما يعادله بالعملة الأخرى)، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تاريخ الإصدار، على أن يتم ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وذلك بهدف تعزيز نسبة كفاية رأس المال من الشق الثاني وإجمالي كفاية رأس المال للبنك،

تعليمات التسجيل والحضور والتصويت الإلكتروني للاجتماع

1. سيتم إرسال دعوة عن طريق الرسائل النصية SMS والبريد الإلكتروني للمسجلين في سجل المساهمين، تحتوي على رابط للتسجيل وذلك يوم الخميس الموافق 29 يناير 2026.
2. بعد التحقق من صحة بيانات التسجيل، سيتم إرسال بيانات الدخول قبل يوم من الاجتماع والتي تتضمن رابط الاجتماع بالإضافة إلى اسم المستخدم وكلمة المرور للمساهمين والمفوضين الذين تمت الموافقة عليهم عن طريق الرسائل النصية SMS والبريد الإلكتروني المسجلين في استمارة التسجيل.
3. لأية استفسارات تتعلق بالتسجيل والحضور والتصويت الإلكتروني يرجى قراءة التعليمات المتوفرة على البوابة الذكية للجمعيات العمومية www.smartagm.ae أو من خلال وسائل الدعم المتوفرة على البوابة الذكية أو مراسلة البنك على البريد الإلكتروني ahmed.aljaziri@cbd.ae



3. للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته بموجب قرار من مجلس إدارته أو من يقوم مقامه، ليمثله في الجمعية العمومية للبنك، ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.
4. يكون مالك السهم المسجل في يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 هو صاحب الحق في التصويت في الجمعية العمومية.
5. يكون صاحب الحق في الأرباح هو مالك السهم المسجل في يوم الاثنين 9 مارس 2026.
6. يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للبنك من خلال موقع البنك الإلكتروني www.cbd.ae والموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي www.dfm.ae.
7. لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يملكون أو يمثلون بالوكالة ما لا يقل عن (50%) من رأسمال الشركة. فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول فإنه سيتم عقد الاجتماع الثاني يوم الأربعاء 4 مارس 2026 في نفس المكان على الساعة 11 صباحاً ويعتبر الاجتماع المؤجل صحيحاً أيضاً كان عدد الحاضرين.
8. وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، يعتبر قراراً خاصاً القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن 75% من الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية.
9. يطلب من المساهمين تحديث بيانات الاتصال الخاصة بهم واختيار وسيلة استلام الأرباح لدى سوق دبي المالي للتأكد من استلام الأرباح على النحو الأنسب حيث أن الأرباح سوف توزع عن طريق سوق دبي المالي.
10. يمكن للمساهمين الاطلاع على دليل حقوق المستثمرين من خلال زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بهيئة الأوراق المالية والسلع www.sca.gov.ae أو كذلك الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك www.cbd.ae.
11. بناءً على توجيهات هيئة الأوراق المالية والسلع، على مساهمي البنك تسجيل الحضور والتصويت على بنود الجمعية العمومية إلكترونياً. يفتح باب التسجيل اعتباراً من يوم الجمعة الموافق 20 فبراير 2026 الساعة 8:00 صباحاً ويتم إغلاق التسجيل يوم الأربعاء الموافق 25 فبراير 2026 الساعة 11:00 صباحاً. لتسجيل الحضور إلكترونياً، يرجى زيارة الرابط www.smartagm.ae.
12. بالنسبة لحملة التوكيلات، يمكنهم التسجيل من خلال www.smartagm.ae وملء نموذج التوكيل وتحميله مع المستندات الداعمة بمجرد فتح التسجيل.



www.cbd.ae